ـ 8 ـ

العالم فيما وراء حدودنا

إندونيسيا بلد مكون من جزر ـ أكثر من سبعة عشر ألف جزيرة، تنتشر على طول خط الاستواء بين المحيطين الهندي والهادي، وأستراليا وبحر الصين الجنوبي. معظم الإندونيسيين من أصول ملاوية ويعيشون على أكبر الجزر: جاوا وسومطرة وكاليمنتان وبالي. أما الجزر الواقعة في أقصى الشرق مثل امبون والجزء الإندونيسي من غينيا الجديدة، فيتحدر سكانها، بدرجات متفاوتة، من أصول ميلانيزية. المناخ السائد في إندونيسيا مداري، وغاباتها المطرية كانت تحتشد ذات يوم بالأنواع الحيوانية الفريدة والنادرة مثل قرود اورانغوتان ونمور سومطرة. أما اليوم فتنحسر هذه الغابات وتتقلص بسرعة نتيجة قطع الأخشاب والتنقيب عن المعادن وزراعة الرز والشاي والبن والنخيل (الذي ينتج الزيت). وبعد أن حرمت قرود اورانغوتان من موئلها الطبيعي أصبحت من الأنواع المهددة بالانقراض؛ في حين لم يتبق في الغابة سوى بضع مئات من نمور سومطرة.

تحتل إندونيسيا بعدد سكانها البالغ 240 مليون نسمة المرتبة الرابعة في العالم بعد الصين والهند والولايات المتحدة. هنالك أكثر من سبعمئة مجموعة اثنية تقيم ضمن حدودها، وأكثر من 742 لغة تستخدم فيها. تعتنق نسبة 90% من الإندونيسيين الإسلام، وهذا يجعل إندونيسيا أكبر أمة إسلامية. وهي العضو الآسيوي الوحيد في منظمة أوبك، مع أنها تستورد الآن النفط الخام نتيجة البنية التحتية العتيقة والمخزون المستنزف والاستهلاك المحلي المرتفع. اللغة الرسمية هي البهاسا الإندونيسية، والعاصمة جاكرتا، والعملة الوطنية الروبية.

معظم الأمريكيين لا يستطيعون تحديد موقع إندونيسيا على الخريطة!

هذه الحقيقة تحير وتدهش الإندونيسيين، لأن مصير دولتهم خلال السنوات الستين الماضية ارتبط ارتباطا مباشرا بالسياسة الخارجية الأمريكية. تعاقب على

حكـم إندونيسيـا عدد من السلاطـين وملوك الممالك المتشظية خـلال معظم الحقب التاريخيـة، وأصبـح الأرخبيل مستعمرة هولنديـة ـ جزر الهند الشرقيـة ـ في القرن السابـع عشر، وبقيت علـى تلك الحال أكثر من ثلاثة قرون. لكن قبيل الحرب العالمية الثانيـة، غـدت احتياطيات النفـط الوفيرة في جـزر الهند الشرقيـة الهولندية هدفا رئيسـا للتوسع الياباني؛ فبعد ربـط مصير اليابان بقوى المحور ومواجهة حظر النفط الذي فرضته الولايات المتحدة، احتاجت إلى الوقود لتشغيل صناعتها العسكرية. وبعد الهجوم على بيرل هاربر، تحركت اليابان بسرعة للاستيلاء على المستعمرة الهولندية، وظلت تحتلها طيلة الحرب.

مـع استسلام اليابان عام 1945، أعلنت الحركة الوطنية الإندونيسية التي تكونت حديثا استقلال البلاد. أما الهولنديون فكان لهم رأي آخر، وحاولوا استعادة السيطرة على مستعمرتهم السابقة. فاندلعت أربع حروب. في نهاية المطاف، أذعن الهولنديون للضغط الدولي المتعاظم (أقلق الولايات المتحدة انتشار الشيوعية تحت راية مناهضة الاستعمار، وهددت هولندا بقطع تمويلات خطة مارشال) واعترفوا بسيادة إندونيسيا واستقلالهـا. أما زعيـم حركة الاستقلال، سوكارنو، الذي تمتـع بشخصية كاريزمية وحماسية آسرة، فقد أصبح أول رئيس لإندونيسيا.

تبـين أن سوكارنو يمثل إحباطـا شديدا لواشنطن. فإلى جانـب نهرو وجمال عبد الناصـر، ساعد في تأسيس حركـة عدم الانحياز، التي سعت عبرهـا الدول المتحررة حديثـا من نـير الحكـم الاستعمـاري إلى اتخـاذ سبيل مستقـل عن الغـرب والكتلة السوفييتيـة. تعاظم حجم ونفـوذ الحزب الشيوعي الإندونيسي مـع أنه لم يشارك في الحكـم رسميا. سوكارنو نفسه رفع درجة العـداء للغرب في خطابه، وأمم الصناعات الرئيسـة، ورفض المعونات الأمريكية، ووثق الروابـط مع الاتحاد السوفييتي والصين. مع محاصرة القوات الأمريكية في المستنقع الفيتنامي، ونظرية «الدومينو»التي ما زالت تمثـل ركنا مركزيا في السياسة الخارجيـة الأمريكية، بدأت وكالة المخابرات المركزية تقدم الدعم السري لمختلف فصائل المتمردين داخل إندونيسيا، وأنشأت صلات وثيقة مـع الضبـاط الإندونيسيين بعد أن تـدرب العديد منهم في الولايـات المتحدة. في عام

1965، تحـرك الجيش بقيادة الجنرال سوهارتو ضد سوكارنو، وبدأ بعد إعلان حالة الطوارئ حملة تطهـير واسعة ضد الشيوعيين والمتعاطفين معهـم. ووفقا للتقديرات، قتـل عدد يتراوح بين المليون ونصـف المليون شخص خلال الحملـة، وسجن أكثر من 750 ألفا آخرين أو أجبروا على الرحيل إلى المنافي.

في عـام 1967، بعـد سنتين مـن بدء عملية التطهـير (في السنة التـي اعتلى فيها سوهارتـو سدة الرئاسة) وصلت مـع والدتي إلى جاكرتا، نتيجة زواجها (الثاني) من طالـب إندونيسي التقت به في جامعة هاواي. كنت في السادسة آنذاك، وكانت أمي في الرابعـة والعشريـن. في السنوات اللاحقة، كانت تصر علـى أنها لو عرفت مقدما بما سيحـدث في الشهور التالية لما سافرنا إلى هنـاك. لكنها لم تعرف ـ فالقصة الكاملة للانقـلاب العسكري وحملـة التطهير لم تظهـر بسرعة في الصحـف الأمريكية. ولم يتحـدث الإندونيسيون عنها أيضا. أما عمـي (زوج أمي)، الذي ألغيت تأشيرة إقامته وهو في هـاواي وجند في الجيش الإندونيسي قبل بضعة شهور من وصولنا، فقد رفض الحديث عن السياسة مع أمي، ونصحها بأن من الأفضل لبعض الأمور أن ننساها.

وفي الحقيقـة فإن نسيان الماضـي أمر سهل في إندونيسيا. كانـت جاكرتا ما تزال مدينـة راكـدة ومنعزلة في تلك الأيام، حيـث لا يوجد سوى قلة مـن الأبنية التي يزيد ارتفاعها عن أربعة أو خمسة طوابق، وعدد الدراجات ذات الثلاث عجلات يفوق عدد السيارات، ومركز المدينة والأحياء الراقية فيها ـ بأبنيتها البديعة التي تعود إلى الحقبة الاستعماريـة ومروجها الخضراء المنسقة ـ سرعان مـا أفسحت المجال لتجمعات من القـرى الصغيرة بطرقها غير المعبـدة ومجاريها المفتوحة وأسواقهـا المغبرة، وأحياء الفقـر التـي صنعت مساكنهـا من الطـين والآجر وألـواح الخشب والحديـد المضلع، وامتدت بسرعة إلى ضفاف الأنهار العكرة المياه، حيث تغتسل العائلات وتغسل الثياب مثل الحجاج في نهر الغانج.

لم تكن عائلتنـا ميسورة الحال في تلك الأيام؛ فالجيش الإندونيسي لا يدفع رواتب جيدة للضباط من رتبة ملازم. عشنا في منزل متواضع في ضواحي المدينة، دون جهاز تكييف، ولا ثلاجة، ولا مرحاض حديث. لم نكن نملك سيارة ـ كان عمي يركب دراجة

نارية، في حين تركب أمي الحافلات العامة كل صباح للذهاب إلى السفارة الأمريكية، حيث عملت مدرسة للغة الإنكليزية. ودون مال كاف للانتساب إلى المدرسة الدولية التي تضم معظم الأطفال الأجانب، التحقت بمدارس إندونيسية محلية وسرت في الشوارع مع أطفال المزارعين والخدم والخياطين والموظفين.

لم أهتم بذلك كله، فقد كنت صبيا لم أتجاوز السابعة أو الثامنة. بل أتذكر تلك الأيام بوصفها سعيدة ومرحة ومفرحة، وملأى بالمغامرة والغموض ـ مطاردة الدجاج والهروب من جواميس الماء في النهار، والدمى وحكايات الأشباح في الليل، والباعة المتجولون يحضرون حلوى لذيذة إلى بيتنا. بطريقة ما، شعرت بأن حالنا لا بأس بها مقارنة بجيراننا ـ فخلافا للكثيرين، لدينا دوما ما يكفي من طعام.

وأكثر من ذلك ربما، كما فهمت حتى في ذلك العمر المبكر، فإن مكانة أسرتي لا تحددها ثروتنا فقط بل صلاتنا بالغرب. كانت والدتي تغضب من مواقف الأمريكيين تجاه الإندونيسيين، وتعاليهم عليهم، وعدم رغبتهم في تعلم أي شيء عن البلد الذي يستضيفهم ـ لكن بسبب معدلات الصرف، أسعدها أن تقبض راتبها بالدولار بدلا عن الروبية كما يفعل زملاؤها الإندونيسيون الموظفون في السفارة. كنا نعيش مثل الإندونيسيين ـ لكن كثيرا ما كانت أمي تأخذني إلى النادي الأمريكي، حيث أقفز في المسبح وأشاهد أفلام الكرتون وأرشف الكوكاكولا، فأشعر بالرضى والسعادة. في بعض الأحيان، حين يزورني في البيت أصدقائي الإندونيسيون، كنت أعرض عليهم ألبومات الصور، لديزني لاند، ومبنى امبايرستيت، التي ترسلها إلي جدتي؛ وفي أحيان أخرى، نتصفح كتيب سيرز روبك ونعجب بالكنوز التي يعرضها. عرفت أن ذلك كله جزء من ميراثي، ميراث يجعلني مختلفا، فأنا ووالدتي مواطنان أمريكيان، نستفيد من قوة الولايات المتحدة، ونشعر بالأمان والأمن تحت مظلة حمايتها.

يصعب تجاهل مدى وحجم تلك القوة. فالقوات الأمريكية كانت تجري مناورات مشتركة مع الجيش الإندونيسي وتدرب ضباطه. والرئيس سوهارتو لجأ إلى كادر من الخبراء الاقتصاديين الأمريكيين لتصميم ووضع خطة تنمية وتطوير إندونيسيا، اعتمادا على مبادئ السوق الحر والاستثمار الأجنبي. ومستشارو التنمية الأمريكيون

يقدمـون خدماتهم للـوزارات الحكومية، ويساعـدون على إدارة المعونـات الخارجية الهائلة التي تتدفق من وكالة التنمية الدولية الأمريكية والبنك الدولي. ومع أن الفساد منتشر ومستشر على كل مستوى من مستويات الحكومة ـ حتى أقل معاملة مع شرطي أو بيروقراطي تحتاج إلى رشوة، وكل سلعة أو منتج يدخل أو يخرج من البلاد، من النفط إلى القمـح إلى السيـارات، يمر عبر الشركات التـي يهيمن عليها الرئيس أو أسرته أو أعضـاء الطغمـة الحاكمة ـ بقي مـا يكفي من ثروة النفـط والمساعدات الخارجية ليصرف على المدارس والطرق وغيرها من البنى التحتية، بحيث شهد سكان إندونيسيا مستويـات معيشتهـم ترتفع ارتفاعا دراميـا؛ فبين عامي 1967 ــ 1997، ارتفع دخل الفرد من خمسين دولار إلى 4600 في السنة. وفيما يتعلق بالولايات المتحدة، أصبحت إندونيسيا نموذجا للاستقرار ومصدرا موثوقا للمواد الخام ومستوردا دائما للبضائع الغربية، وحليفا مخلصا وحصنا منيعا ضد الشيوعية.

سأبقـى في إندونيسيـا مدة كافية لأشهـد بعض هذا الازدهـار الجديد على أرض الواقع. فبعد أن ترك عمي الجيش بدأ العمل في شركة نفط أمريكية. انتقلنا إلى منزل أكبر وحصلنا على سيارة مع سائق، وثلاجة، وجهاز تلفزيون. لكن بحلول عام 1971، أرسلتنـي أمـي ـ بسبب قلقها على تعليمـي، وربما توقعت تفاقم خلافهـا مع زوجها ـ لأعيش مع جدي وجدتي في هاواي. بعد سنة، انضمت هي وشقيقتي إلينا. لكن روابط والدتـي مـع إندونيسيـا لم تضعف أبدا؛ فقد ظلـت تسافر إلى هناك طـوال السنوات العشريـن التاليـة، حيث عملت مـع وكالات دولية مدة ستة أو اثنـي عشر شهرا في كل مرة كمتخصصة في قضايا التنمية، وتصميم البرامج لمساعدة النساء القرويات على البدء بمشروعات تجارية خاصة بهن أو نقل منتجاتهن إلى السوق. لكن خلال سنوات المراهقـة لم أزر إندونيسيـا سوى ثـلاث أو أربع مرات مدة قصـيرة، وتحولت حياتي واهتمامي بالتدريج إلى وجهة أخرى.

إذن، مـا أعرفـه عن تاريخ إندونيسيـا اللاحق، أتى غالبا مـن الكتب والصحف والقصـص التي روتها والدتـي. لقد ظل اقتصاد إندونيسيا طـوال خمسة وعشرين عامـا ينمـو وإن بشكل غير منتظـم. وأصبحت جاكرتا حاضـرة تضم تسعة ملايين

نسمة، وتحتشد فيها ناطحات السحاب وأكواخ الفقر، ويملؤها الضباب والدخان وتعاني زحمة سير كابوسية. غادر الرجال والنساء قراهم في الأرياف لينضموا إلى صفوف العمال المأجورين في منشآت التصنيع التي بناها الاستثمار الأجنبي. حيث تنتج الأحذية الرياضية لشركة «نايكي» والقمصان لشركة «غاب» وغدت بالي منتجعا راقيا لممارسي رياضة ركوب الأمواج ونجوم الموسيقى والغناء، وانتشرت فنادق الخمس نجوم، ومطاعم كنتاكي، والاتصالات بالإنترنت في كل مكان. وبحلول أوائل التسعينيات، أصبحت إندونيسيا «نمرا آسيويا»، وذاعت قصة نجاحها في العصر المعولم.

حتى أسوأ جوانب الحياة الإندونيسية ـ سياستها وسجلها في مجال حقوق الإنسان ـ شهدت علامات التحسن. وفيما يتعلق بالوحشية والقمع، لم يصل نظام سوهارتو في حقبة ما بعد عام 1967 إلى تلك المستويات التي شهدها العراق تحت حكم صدام حسين؛ وبسبب أسلوب الرئيس الإندونيسي الخفيف الوطأة والهادئ النبرة، لم يجلب الانتباه كما فعل الحكام الديكتاتوريون الأقوياء من أمثال بينوشيه وشاه إيران. لكن وفقا لجميع المقاييس، كان نظام سوهارتو قمعيا وقاسيا. فقد شاعت عمليات اعتقال وتعذيب المعارضين والمنشقين، ولم يكن للصحافة الحرة وجود، والانتخابات التي أجريت افتقدت النزاهة وكانت شكلية. وحين ظهرت الحركات الانفصالية الاثنية المرتكز، في مناطق مثل آتشيه، لم يكتف الجيش باستهداف رجال حرب العصابات فقط بل سارع إلى إنزال العقاب الجماعي بالمدنيين أيضا ـ من قتل واغتصاب وإحراق قرى. حدث ذلك كله طوال السبعينيات والثمانينيات بمعرفة، إن لم نقل بالموافقة السافرة للإدارات الأمريكية.

لكن بحلول نهاية الحرب الباردة، أخذت مواقف واشنطن تتغير. وبدأت وزارة الخارجية بممارسة الضغط على إندونيسيا لكبح جماح انتهاكاتها لحقوق الإنسان. وفي عام 1992، بعد أن ارتكبت الوحدات العسكرية الإندونيسية مذابح وحشية بحق المتظاهرين العزل في ديلي (في تيمور الشرقية)، أوقف الكونغرس المساعدات العسكرية للحكومة الإندونيسية. وبحلول عام 1996، بدأ الإصلاحيون بالخروج إلى

الشـوارع، والتحدث علنا عن الفساد المستشري في المناصـب العليا، والتجاوزات التي يرتكبها العسكر، والحاجة إلى انتخابات حرة ونزيهة.

وفي عام 1997، تفككت القاعدة وانهـارت. حيث اجتاحت الاقتصاد الإندونيسي، الـذي يعـاني أصـلا تـآكلا وتراجعـا نتيجة عقود مـن الفسـاد، موجة بيـع العملات والسندات التي عمت مختلف أرجاء آسيا. انخفضت قيمة الروبية بنسبة 85% بخلال بضعـة شهـور. وشهـدت الشـركات الإندونيسية التـي اقترضت بالـدولار ميزانياتها العموميـة تنهـار. ولقاء معونـة مالية إنقاذيـة بلغت 43 مليـار دولار، أصـر صندوق النقـد الدولي (الذي تهيمن عليه الدول الغربية) علـى تطبيق سلسلة من الإجراءات التقشفيـة (تخفيض الدعم الحكومـي، ورفع معدلات الفائدة) أدت إلى ارتفاع أسعار المـواد الأساسية مثل الـرز والكيروسين بمقدار الضعف تقريبـا. وبحلول الوقت الذي انتهـت فيه الأزمة، تقلص حجم الاقتصـاد الإندونيسي بنسبة 14%. واشتدت أعمال الشغـب والمظاهـرات إلى حد أجـبر سوهارتو على الاستقالـة. وفي عام 1998، جرت أول انتخابـات حـرة في البلاد، حيث تنافـس زهاء ثمانية وأربعـين حزبا على مقاعد البرلمان، وأدلى ثلاثة وتسعون مليون ناخب بأصواتهم.

على السطح، على الأقل، استطاعت إندونيسيا النجاة من صدمتين اثنتين: الانهيار المـالي والدمقرطة. ارتفعت أسعـار الأسهم، وجرت الانتخابـات الوطنية الثانية دون حـوادث تذكر، وهذا أدى إلى الانتقـال السلمي للسلطة. فإذا بقـي الفساد مستشريا ومتوطنـا، والعسكر قـوة كامنة، فهناك عـدد كبير من الصحـف المستقلة والأحزاب السياسية لتوجيه مشاعر الاستياء والسخط.

مـن ناحية أخرى، لم تستطع الديمقراطية إعادة البـلاد إلى حالة الازدهار. فقد ظـل دخـل الفرد أقل بنسبـة 22% مقارنة بحاله عام 1997. وبـدا أن الفجوة الهائلة دومـا بين الأغنياء والفقـراء قد اتسعـت. إحساس المواطنـين الإندونيسيين العاديين بالحرمان تضخمه الإنترنت والقنوات الفضائية، التي تعرض صورا للثراء الخيالي في لنـدن ونيويورك وهونغ كونغ وباريس بتفاصيل دقيقة. انتشرت الآن المشاعر المناهضة لأمريـكا، التـي لم يكن لها وجود خـلال سنوات حكم سوهارتو، وذلـك بفضل اعتقاد

الإندونيسيين أن الأزمة المالية الآسيوية سببها عن سابق قصد وتصميم المضاربون في نيويورك وصندوق النقد الدولي. وفي استطلاع للرأي أجري عام 2003، تبين أن عدد الإندونيسيين المعجبين ببن لادن يفوق عدد المؤيدين لجورج بوش.

يؤكد ذلك كله أعمق تغيير ربما حدث في إندونيسيا ـ تنامي الإسلام الأصولي الجهادي في البلاد. تقليديا، اعتنق الإندونيسيون نسخة معتدلة ومتسامحة وربما توليفية جامعة من الإسلام، تأثرت بالتقاليد البوذية والهندوسية والأرواحية من العصور السابق. تحت العين الساهرة لحكومة سوهارتو التي جاهرت بعلمانيتها، كان شرب الخمور مسموحا، ومارس غير المسلمين دياناتهم بكل حرية، وتمتعت النساء ـ اللاتي كن يرتدين الملابس الغربية أو السارونغ التقليدي في الحافلات أو الدراجات البخارية الخفيفة عند الذهاب إلى العمل ـ بجميع حقوق الرجال. أما اليوم، فتشكل الأحزاب الإسلامية أحد أكبر التكتلات السياسية، وينادي العديد منها بتطبيق الشريعة. وتنتشر المساجد والمدارس الدينية الآن في الأرياف اعتمادا على التمويلات القادمة من الشرق الأوسط. وتبنى العديد من النساء الإندونيسيات الزي الإسلامي السائد في البلدان الإسلامية في شمال أفريقيا والخليج العربي؛ في حين شن الإسلاميون الجهاديون، والذين يدعون أنفسهم «فرق محاربة الرذيلة» هجمات على الكنائس والنوادي الليلية والكازينوهات والمواخير. في عام 2002، قتل تفجير حدث في ناد ليلي في بالي أكثر من مئتي شخص؛ وأعقبه عدد من العمليات الانتحارية في جاكرتا عام 2004 وبالي عام 2005. أدين أعضاء في الجماعة الإسلامية، وهي منظمة لها صلات بالقاعدة، بتهمة التخطيط والمساعدة على عمليات التفجير؛ وفي حين حكم على ثلاثة منهم بالإعدام، أطلق سراح الزعيم الروحي للجماعة، أبو بكر بشير، بعد احتجاز دام ستة وعشرين شهراً.

كنت جالساً على الشاطئ على بعد بضعة أميال من موقع هذه التفجيرات الذي أقمت فيه خلال زيارتي الأخيرة إلى بالي. وحين فكرت بالجزيرة، وبإندونيسيا كلها، لاحقتني الذكريات ـ تجوالي في حقول الأرز حافي القدمين؛ منظر غروب الشمس خلف القمم البركانية؛ صوت المؤذن يدعو لصلاة العشاء، رائحة دخان الحطب المحترق؛

المساومة مع باعـة الفواكه المصطفين على طول الطريق؛ الأصوات المحمومة لموسيقى «غيملين»التقليدية، وجوه الموسيقيـين الوامضة بلهب النار. كنت أحب أن آخذ ميشيل والبنتين لنتقاسم ذكريات ذلك الجزء من حياتي، ومشاهدة آثار المعبد الهندوسي في برامبانان المشيد منذ ألف عام، أو السباحة في النهر الذي يجري بين التلال المرتفعة في بالي.

لكـن الخطـط التي وضعتهـا لمثل هذه الرحلة كانـت تتأخر دومـا في التنفيذ. فأنا مشغـول بصورة مزمنة، والسفـر مع الأطفال صعب دوما. ولربمـا يقلقني ما سأجده هناك ـ ألا تشابه أرض طفولتي ذكرياتي عنها. وعلى الرغم من تقلص حجم العالم، بالرحـلات الجويـة المباشرة والهواتف الخلوية و«سـي ان ان» ومقاهي الإنترنت، لكن إندونيسيا تشعر أنها أنأى مسافة الآن مقارنة بحالها قبل ثلاثين سنة.

أخشى أنها أصبحت أرض الغرباء.

في ميـدان الشؤون الدولية، من الخطورة بمـكان الاستقراء من تجارب بلد واجد. فكل أمـة فريدة متفردة بتاريخها وجغرافيتها وثقافتهـا وصراعاتها. مع ذلك، يمكن لإندونيسيـا أن تجسـد بطرق عديدة نموذجا رامزا للعـالم القابع فيما وراء حدودنا ـ عالم تتصادم فيه باستمرار العولمة والطائفية، والفقر والوفرة، والحداثة والأصالة.

توفـر إندونيسيـا أيضا سجـلا سهل التنـاول للسياسـة الخارجيـة الأمريكية طوال السنوات الخمسين الماضية. فعلى وجه الإجمال على الأقل، تبرز هنا العوامل كلها: دورنا في تحريـر المستعمرات السابقة وإنشاء المؤسسـات الدولية للمساعدة على إدارة النظام العالمي الذي ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ نزعتنا إلى رؤية الأمم والصراعات مـن منظور الحرب الباردة؛ تشجيعنا دون كلـل وترويجنا دون ملل للطراز الأمريكي من الرأسمالية والشركات متعددة الجنسيات؛ التساهل مع/ وأحيانا تشجيع الطغيان والفساد وتدمـير البيئـة حين يخدم ذلك كله مصالحنا؛ تفاؤلنا حالمـا انتهت الحرب الباردة بأن مطاعـم «بيغ ماك» العالمية والإنترنت سوف تـؤدي إلى نهاية الصراعات التاريخية؛ نمو القـوة الاقتصاديـة لآسيا وتعاظم الاستياء من الولايات المتحـدة بوصفها القوة العظمى

الوحيـدة؛ إدراك أن الدمقرطـة، على المـدى القصير على الأقل، سـوف تفاقم بدلاً من أن تهـدئ حدة الكراهية الاثنية والانقسامات الدينية ـ وأن أعاجيب العولمة سوف تسهل أيضاً تقلب وتذبذب الوضع الاقتصادي، وانتشار الأوبئة، والإرهاب.

بكلمـات أخـرى، سجلنا مختلط ــ لا في إندونيسيا فقط بل في شتـى أنحاء العالم أيضـا. في بعض الأحيـان، تمتعت السياسـة الخارجية الأمريكية ببعـد النظر، حيث خدمـت في الوقـت ذاته مصالحنا القوميـة ومثلنا العليا ومصالـح الأمم الأخرى. في أحيـان أخرى، كانت السياسات الأمريكيـة مضللة ومخطئة، ارتكزت على افتراضات تتجاهـل التطلعات والطموحات المشروعـة للشعوب الأخرى، وأضعفـت مصداقيتنا، وجعلت العالم أكثر خطراً.

يجـب ألا يكـون هذا التضارب المبهـم مفاجئاً، لأن السياسـة الخارجية الأمريكية ظلـت علـى الـدوام خلطة مشوشـة مـن الدوافـع المتعارضـة. في الأيـام المبكرة من الجمهوريـة، سـادت غالبا سياسـة الانعزال ـ نتيجـة الحذر من المكائـد والمؤامرات الأجنبيـة، حذر يناسب أمة خرجت لتوهـا من حرب الاستقلال. سأل جورج واشنطن في خطبتـه الوداعية الشهيرة: «لماذا نربط مصيرنا مـع أي جزء من أوروبا، ونشابك أمننـا وسلمنـا وازدهارنا مع المطامح أو العداوات أو المصالـح أو المزاجية أو النزوات الأوروبيـة؟» تعززت آراء واشنطن بما دعاه «حالـة انفصال وابتعاد» أمريكا، انفصال جغرافي يتيح للأمة الجديدة «تحدي الأذى المادي من المضايقة الخارجية».

فضلاً عـن ذلك، في حين تجعل الأصول الثورية ونظـام الحكم الجمهوري أمريكا أمـة متعاطفـة مـع أولئك المكافحـين في سبيل الحريـة في كل مـكان، إلا أن زعماءها الأوائـل حذروا من مغبة المحـاولات المثالية لتصدير أسلوبنـا في الحياة؛ ووفقاً لجون كوينسـي أدامز، يجب علـى أمريكا ألا تذهب «إلى الخارج بحثـا عن الوحوش لقتلها» ولا تصبـح «طاغية العالم» لقد حملت العنايـة الإلهية أمريكا مهمة صنع عالم جديد، وليس إصلاح العالم القديم؛ ونظراً للحماية التي يوفرها المحيط، ووفرة موارد القارة واتساعهـا، يمكن لأمريكا أن تخـدم قضية الحرية بأفضل طريقـة عبر التركيز على التنمية والتطوير فيها، لتغدو منارة للأمل تتطلع إليها أمم وشعوب العالم.

لكـن إذا كانت مشاعر الريبة من التورط الخارجـي متأصلة في مورثاتنا، فكذلك حـال الدافع إلى التوسـع ـ جغرافيا وتجاريا وأيديولوجيـا. توماس جيفرسون عبر في وقت مبكر عن حتمية التوسع خارج حدود الولايات الثلاث عشرة الأصلية، وكان جدوله الزمني لمثل هذا التوسع قد تسارع كثيرا مع شراء لويزيانا وحملة لويس وكلارك. جون كوينسـي أدامز نفسه الذي حذر من مغبة المغامرات الأمريكية غدا مدافعا لا يكل عن التوسـع القاري وكان المهندس الرئيس لمبدأ مونرو ـ الذي حـذر القوى الأوروبية من مغبـة الاقتراب من نصف العالم الغربي. ومع تحرك الجنود والمستوطنين الأمريكيين نحـو الغـرب والجنوب الغربـي، وصفـت الإدارات المتعاقبة الاستيلاء علـى الأراضي والمناطـق بتعبير «القـدر المحتوم» ـ الاعتقاد أن هذا التوسـع مقدر مقدما، وجزء من خطة إلهية لتوسيع ما دعاه اندرو جاكسون «منطقة الحرية» عبر القارة.

القدر المحتوم كان يعني أيضا بالطبع حروبا دموية وفتوحات عنيفة ـ حيث أجبرت القبائل الهندية من سكان البلاد الأصليين على النزوح من أراضيها، واضطر الجيش المكسيكي للدفاع عن حدود بلاده. فتوحات ناقضت، مثل الرق، مبادئ الآباء المؤسسين وبُـررت بتعابير عنصرية سافرة، فتوحـات وجدت الأسطـورة الأمريكية على الدوام صعوبـة في امتصاصها وهضمها، لكن البلدان الأخرى أدركتها كما هي في الحقيقة ـ ممارسة للقوة الفظة الفجة.

مع نهاية الحرب الأهلية وترسيخ ما أصبح يعرف الآن بالولايات المتحدة (القارية)، لم يعـد بالإمـكان إنكار تلك القوة. فتحـول اهتمام الأمة إلى الخـارج، بقصد توسيع الأسـواق لبضائعها، وتأمين المـواد الخام لصناعتها، والحفـاظ على الطرق مفتوحة لتجارتهـا. وهكذا جرى ضـم هاواي، مما منح أمريكا موطئ قدم في المحيط الهادي. وأدت الحـرب الأمريكيـة الإسبانيـة إلى السيطرة على بورتوريكو وغـوام والفيليبين؛ وحـين عارض بعض أعضاء مجلـس الشيوخ الاحتلال العسكـري لأرخبيل يبعد سبعة آلاف ميل ـ احتلال سوف يتطلب قيام آلاف الجنود الأمريكيين بسحق حركة استقلال الفيليبـين ـ قدم أحد الأعضاء الحجة على أن الاستيـلاء على الفيليبين سيسهل على أمريـكا الوصول إلى سـوق الصين وهذا يعني «تجارة واسعة وقـدرا هائلا من الثروة

والقـوة» صحيح أن أمريكا لن تتبع الأسلوب الاستعماري المنهجي الذي مارسته الدول الأوروبيـة، لكنهـا تخلت عن جميـع الكوابح والضوابط فيما يتعلـق بالتدخل في شؤون البلـدان الأخرى التي تمتعت بأهمية إستراتيجية في نظرها. على سبيل المثال، أضاف تيـودور روزفلت لازمة منطقية إلى مبدأ مونرو، حيث أعلن أن الولايات المتحدة سوف تتدخل في أي بلد في أمريكا اللاتينية أو منطقة الكاريبي لا تنال حكومته رضى أمريكا. وقـال مؤكداً: «ليس أمـام الولايات المتحدة خيار أن تلعب أو لا تلعب دوراً كبيراً ومؤثراً في العـالم. بـل يجب أن تلعب هذا الدور. الأمر كله يتعلق بمـا إذا كانت ستؤديه بشكل جيد أو سيئ».

بحلـول بدايـة القـرن العشرين، كان مـن الصعب على مـا يبدو تمييـز البواعث والدوافـع للسياسة الخارجيـة الأمريكية عن تلك التي تحرك القوى العظمى الأخرى، مثـل السياسة العملية والمصالـح التجارية. مشاعر العزلة لـدى السكان عموماً ظلت قويـة، خصوصـاً حـين يتعلق الأمـر بالصراعـات في أوروبا، وحين لا تكـون المصالح الأمريكيـة الحيوية على المحك كما يبدو. لكن حجم العـالم كان يتقلص بفعل التقانة والتجـارة؛ وغداً تمييز المصالح الحيوية من غير الحيويـة أمراً صعباً باطراد. خلال الحرب العالمية الأولى، حاول ودرو ولسون تفادي توريط أمريكا في الحرب إلى أن جعلت عمليـات الإغراق المتكـررة للسفن الأمريكيـة بواسطة الغواصـات الألمانية، والانهيار الوشيـك للقارة الأوروبية من المتعذر البقـاء على الحياد. وحين انتهت الحرب، برزت أمريكا كقوة عالمية مهيمنة ـ لكنها قوة فهم ولسون الآن أن ازدهارها مرتبط بالسلام والازدهار في الأراضي القصية والبلاد النائية.

في مسعـى ولسـون للتصـدي لهذا الواقـع الجديد عمـل على إعـادة تفسير فكرة «القـدر المحتوم» علـى أمريكا. فوفقا لحجتـه لا تشمل فكرة جعل «العـالم مكانا آمنا للديمقراطية» مجرد كسب حرب؛ بل إن من مصلحة أمريكا تشجيع حق تقرير المصير لجميع الشعوب وتزويد العالم بإطار قانوني يمكنه من تفادي الصراعات في المستقبل. وكجزء من معاهدة فرساي، التي فصّلت شروط وبنود استسلام ألمانيا، اقترح ولسون إنشـاء عصبة أمم للتوسـط في حل النزاعات بين الـدول، إلى جانب المحكمة الدولية

ومجموعة من القوانين الدولية التي لا تلزم الضعفاء فقط بل الأقوياء أيضا. قال ولسون: «هذا هو الوقت الذي يجب فيه على الديمقراطية أن تثبت نقاءها وقوتها الروحية وقدرتها على الانتصار. إن قدر الولايات المتحدة المحتوم يملي عليها قيادة محاولة جعل هذه الروح تسود وتنتصر».

لقيت اقتراحات ولسون في البداية ترحيبا حماسيا داخل الولايات المتحدة وخارجها. لكن مجلس الشيوخ الأمريكي كان أقل تأثرا بها. فقد عد السيناتور الجمهوري هنري كابوت لودج عصبة الأمم ـ وكل مفهوم عن القانون الدولي ـ تعديا على السيادة الأمريكية، وقيدا أخرق لقدرة أمريكا على فرض إرادتها في العالم. وبمساعدة الانعزاليين التقليديين في الحزبين كليهما (العديد منهم عارضوا دخول أمريكا الحرب العالمية الأولى)، إضافة إلى عناد ولسون وعدم رغبته في التسوية، رفض مجلس الشيوخ تصديق عضوية الولايات المتحدة في عصبة الأمم.

طوال السنوات العشرين التالية، تحولت أمريكا بعزم وتصميم نحو الداخل ـ فقلصت حجم جيشها وبحريتها، ورفضت الانضمام إلى المحكمة الدولية، ولم تحرك ساكنا حين بنت إيطاليا واليابان وألمانيا النازية آلاتها العسكرية. وغدا مجلس الشيوخ موئلا وحصنا للانعزالية، فأصدر قانون الحياد الذي حظر على الولايات المتحدة تقديم معونات للبلدان التي تعرضت لغزو قوى المحور، وتجاهل مرارا وتكرارا مناشدات الرئيس حين اجتاحت جيوش هتلر أوروبا. ولم تدرك أمريكا خطأها الفادح إلا بعد الهجوم على بيرل هاربر. قال فرانكلين روزفلت في خطبته إلى الأمة بعد الهجوم: «لا يوجد شيء اسمه الأمن لأي أمة، أو أي فرد، في عالم تحكمه مبادئ العصابات. لا يمكننا أن نقيس أمننا بالأميال على أي خريطة بعد اليوم».

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، سنحت للولايات المتحدة فرصة الاستفادة من هذه العبر والدروس وتطبيقها على سياستها الخارجية. ومع الخراب الذي حل بأوروبا واليابان، واستنزاف الاتحاد السوفييتي نتيجة المعارك التي خاضها على الجبهة الشرقية، وإن أصبح يصدر إشارات تنم عن نواياه بنشر نسخته من الشيوعية التوتاليتارية بقدر ما يستطيع، واجهت أمريكا خيارا. فأصحاب التوجهات اليمينية

قدمـوا الحجة على أن الولايات المتحـدة لا تستطيع صد التهديـد الشيوعي البازغ إلا باتبـاع سياسة خارجية من طـرف واحد، وغزو الاتحاد السوفييتي على الفور. ومع أن النزعة الانعزالية مـن النوع الذي ساد في الثلاثينيات فقدت مصداقيتها تماما الآن، إلا أن أصحـاب التوجهات اليسارية الذين قللوا من خطر العدوانية السوفييتية، أكدوا ضـرورة التعامـل والتسوية مع ستالين نظرا للخسائر السوفييتيـة الفادحة ودور البلد الحاسم في النصر الذي حققه الحلفاء.

لكـن أمريكا لم تتبع أيـا من السبيلين. بدلا من ذلك، ابتكـرت إدارة حقبة ما بعد الحـرب، بقيادة الرئيـس ترومان ودين اتشسون وجورج مارشـال وجورج كينان، بنية نظـام جديد يقـرن مثاليـة ولسون مع الواقعيـة المتشـددة، وهذا يعني إذعـان القوة الأمريكية وقبولها بعجز قدرة أمريكا على التحكم في أحداث العالم. وكما أكد هؤلاء، فـإن العالم مكان محفوف بالخطر، والتهديد السوفييتي حقيقي؛ وأمريكا بحاجة إلى الحفاظ على هيمنتها العسكرية والاستعداد لاستخدام القوة للدفاع عن مصالحها في شتـى أرجاء العالم. لكن حتى القوة الأمريكية محـدودة ـ ولأن المعركة ضد الشيوعية معركة أفكار أيضا، واختبار للنظام الذي يحقق آمال وأحلام مليارات البشر في العالم على أفضل وجه، فإن القوة العسكرية وحدها لا يمكن أن تضمن ازدهار أو أمن أمريكا على المدى البعيد.

إذن، ما تحتاجه أمريكا هو حلفاء ثابتون مخلصون ـ حلفاء يقاسمونها مُثُل الحرية والديمقراطية وحكم القانون، ويـرون مصلحتهم في النظام الاقتصادي المرتكز على السـوق. مثـل هذه التحالفـات، العسكرية والاقتصاديـة، التي ينضـم إليها الأعضاء بكامل حريتهم وإرادتهم، ويتم الحفاظ عليها بالموافقة المتبادلة، ستكون أكثر ديمومة ـــ وتثـير أقل قدر من الاعتراضـ والاستياء ـ مقارنة بأي مجموعـة من الدول التابعة والخاضعـة التـي تستطيع الإمبرياليـة الأمريكية حشدها. على نحـو مشابه، كان من مصلحـة أمريكا العمل مع البلـدان الأخرى على بناء مؤسسات دولية وتشجيع وترويج معايير دولية. لا بسبب الافتراض الساذج بأن القوانين والمعاهدات الدولية سوف تنهي وحدهـا الصراعات بين الأمم أو تلغـي الحاجة إلى العمل العسكري الأمريكي، بل لأن

تعزيـز المعايير الدولية يزيد الإشـارات الدلالية التي تعطيها أمريكا وتبين استعدادها لإظهار التحفظ وضبط النفس في ممارسة قوتها، ويقلل عدد الصراعات التي تنشأ ـ ومن ثم تتعاظم شرعية أعمالنا أمام عيون العالم حين نضطر للتحرك عسكريا.

وبخـلال أقـل من عقد مـن السنين، أصبحـت البنية التحتية لنظـام عالمي جديد جاهزة. كانت هناك سياسة الاحتواء التي اتبعتها الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتوسع الشيوعي، مدعومة لا بالجنود الأمريكيين وحسب، بل بالاتفاقات الأمنية مع دول حلف شمال الأطلسي واليابان؛ وخطة مارشال لإعادة بناء الاقتصادات التي دمرتها الحرب؛ واتفاقية بريتون وودز لتوفير الاستقرار لأسواق العالم المالية، والاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة لتأسيس القواعد الناظمة للتجارة العالمية؛ ودعم الولايات المتحدة لاستقلال المستعمـرات الأوروبية السابقة؛ وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للمساعدة على دمـج هذه الأمم المستقلة حديثـا في الاقتصاد العالمـي؛ والأمم المتحدة لتوفير منتدى للأمن الجماعي والتعاون الدولي.

بعـد ستين سنة، يمكننا رؤيـة نتائج هذه الأعمال والإجـراءات والخطوات الهائلة التـي اتخذت في حقبة الحـرب: خاتمة ناجحة للحرب الباردة، وتفـادي كارثة نووية، ونهايـة فعلية للصراع بين القوى العسكرية الكبرى في العالم، وحقبة غير مسبوقة من النمو الاقتصادي داخل أمريكا وخارجها.

إنجـاز مشهـود دون شك، ولربمـا يكون أعظم هديـة قدمها أعظم جيـل لنا بعد الانتصار على الفاشية. لكن مثل أي نظام من صنع البشر، عانى هذا النظام نواقص وتناقضـات؛ وربما سقط ضحية لتشويهات السياسـة وتحريفاتها، وخطايا الاستكبار والاستعـلاء، والتأثيرات الفاسـدة والمفسدة للخوف. وبسبـب ضخامة حجم التهديد السوفييتـي، وصدمة استيـلاء الشيوعيين علـى الحكم في الصين وكوريـا الشمالية، بدأ صنـاع السياسة الأمريكية ينظرون إلى الحـركات القومية، والصراعات الاثنية، والجهـود الإصلاحيـة، والسياسات التي تميل إلى اليسـار في توجهها في أي مكان من العـالم، عـبر منظور الحرب الباردة ـ شعـروا أنها تهديدات كامنـة تفوق في الأهمية التزامنـا المعلن بالحرية والديمقراطية. وبقينا طـوال عقود من السنين نتساهل مع/

بل نساعد لصوصا مثل موبوتو، ومجرمين مثل نورييغا، طالما يقفون في وجه الشيوعية. من حين لآخر، كانت العمليات السرية الأمريكية تخطط وتنظم انقلابات لإزاحة الزعماء المنتخبين ديمقراطيا في بلدان مثل إيران ـ بكل ما أفرزته من ارتدادات زلزالية ما زالت تطاردنا حتى اليوم.

سياسة الاحتواء التي اتبعتها أمريكا شملت بناء قوة عسكرية هائلة، ضاهت ثم تفوقت على الترسانتين السوفييتية والصينية مجتمعتين. وبمرور الزمن، استطاع «المثلث الحديدي» المكون من البنتاغون، ومقاولي الدفاع، وأعضاء الكونغرس الذين تحتشد في مناطقهم الانفاقات الدفاعية الكبيرة، جمع ومراكمة قدرة عظيمة على صياغة ورسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة. ومع أن تهديد الحرب النووية سوف يستبعد احتمال المواجهة العسكرية المباشرة مع القوى العظمى المنافسة، إلا أن صناع السياسة الأمريكية نظروا على نحو متزايد إلى المشكلات في العالم من منظور عسكري لا ديبلوماسي.

والأهم أن نظام ما بعد الحرب أصبح بمرور الزمن يعاني تأثير السياسة المفرط وقلة التداول والتشاور وغياب الإجماع الداخلي. فمن مواطن القوة التي تمتعت بها أمريكا بعد الحرب مباشرة درجة من الإجماع الداخلي على السياسة الخارجية. لربما ظهرت اختلافات ضارية بين الجمهوريين والديمقراطيين، لكن السياسة لم تكن تتجاوز حدودها؛ وكان من المتوقع من الخبراء المحترفين، في البيت الأبيض أو البنتاغون أو وزارة الخارجية أو وكالة المخابرات المركزية، اتخاذ القرارات اعتمادا على الحقائق والحكم الحصيف السليم، لا على الأيديولوجيا أو لدوافع انتخابية. فضلا عن ذلك، امتد هذا الإجماع ليشمل عامة الأمريكيين؛ وما كان لبرامج مثل خطة مارشال، التي شملت استثمارا هائلا بالتمويلات الأمريكية، أن تسير قدما لولا ثقة الشعب الأمريكي الأساسية بحكومته، إضافة إلى الإيمان المقابل من جانب المسؤولين الحكوميين بأن الأمريكيين شعب أهل للثقة ويمكن ائتمانه على الحقائق المؤسسة للقرارات التي تتخذ وتؤدي إلى إنفاق ما يدفعه من ضرائب أو إرسال أبنائه إلى الحرب.

مع مرور سنوات الحرب الباردة، بدأت العناصر المفتاحية في هذا الإجماع بالتآكل. فقد اكتشف السياسيون أن بمقدورهم الحصول على الأصوات عبر التشدد والتعصب ضد الشيوعية والمزايدة على خصومهم في هذا المجال. إذ هوجم الديمقراطيون بسبب «خسارة الصين» ودمرت المكارثية حياة السياسيين المهنية وحطمت المنشقين. في حين كان كنيدي يلوم الجمهوريين على «فجوة الصواريخ» التي لم تكن موجودة في سبيل إلحاق الهزيمة بنيكسون، الذي اشتهر بإدانة خصومه بوصفهم شيوعيين. وسيجد الرؤساء ايزنهاور وكنيدي وجونسون أن أحكامهم يغلبها الخوف من اتهامهم بـ«اللين مع الشيوعية» وغدت أساليب الحرب الباردة، القائمة على السرية والتجسس والتلصص والمعلومات المضللة المستخدمة ضد الحكومات الأجنبية وشعوب العالم الأخرى، أدوات للسياسة الداخلية، أو وسائل لمضايقة المنتقدين، أو بناء الدعم والتأييد للسياسات المريبة، أو تغطية الأخطاء الذريعة. المفارقة أن المثل العليا ذاتها التي وعدنا بتصديرها إلى الخارج تعرضت للخيانة والغدر في الداخل.

وصلت هذه الاتجاهات والنزاعات جميعها إلى نقطة الذروة في فيتنام. العواقب الكارثية لذلك الصراع ـ فيما يتعلق بمصداقيتنا ومكانتنا في الخارج، وبقواتنا المسلحة (التي ستتطلب جيلا لتتعافى)، والأهم بالنسبة للذين قاتلوا ـ جرى توثيقها بوفرة. لكن ربما تكون أكبر ضحية لتلك الحرب رابطة الثقة بين الأمريكيين وحكومتهم ـ وبين الأمريكيين أنفسهم. ونتيجة للصحافة التي تميزت بجرأة أكبر وصور الجنود القتلى التي بثت على شاشات التلفزيون، بدأ الأمريكيون يدركون أن أفضل وألمع صناع السياسة في واشنطن لا يعرفون دوما ماذا كانوا يفعلون ـ ولا يصدقون دائما. وعلى نحو متزايد، أعلن الكثير من أصحاب الميول اليسارية معارضتهم لا لحرب فيتنام فقط بل للأهداف العريضة للسياسة الخارجية الأمريكية. فبرأيهم، كان الرئيس جونسون، والجنرال ويستمورلند، ووكالة المخابرات المركزية، و«المجمع العسكري ـ الصناعي»، والمؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، مجرد تمظهرات للغطرسة والشوفينية الاستعلائية والعنصرية والرأسمالية والإمبريالية الأمريكية. أما أصحاب الميول اليمينية فقد ردوا بالمثل، محملين مسؤولية خسارة فيتنام، وتراجع وانحطاط

موقف أمريكا في العالم على عاتق جمهور «وجه اللوم لأمريكا أولا» ـ جمهور المحتجين، والهيبيين، وجين فوندا، ومفكري ومثقفي جامعات الساحل الشمالي الشرقي، ووسائل الإعلام الليبرالية التي استهزأت بالمشاعر الوطنية، واعتنقت نظرة نسبوية للعالم، وأضعفت عزيمة أمريكا على مواجهة الشيوعية الملحدة.

لا بد من الاعتراف بأن هذه كلها مجرد صور كاريكاتورية مغالية روجها ناشطون ومستشارون سياسيون. فقد بقي العديد من الأمريكيين في مكان ما من الوسط، يدعمون جهود أمريكا لهزيمة الشيوعية، لكن يشككون بالسياسات الأمريكية التي قد تؤدي إلى سقوط عدد كبير من الضحايا الأمريكيين. وطوال السبعينيات والثمانينيات يمكن العثور على صقور من الديمقراطيين وحمائم من الجمهوريين؛ في الكونغرس، هنالك أعضاء، مثل مارك هاتفيلد (اوريغون) وسام نان (جورجيا)، سعوا إلى تأبيد تقليد السياسة المرتكزة على الحزبين كليهما. لكن الصور الكاريكاتيرية المبالغة هي التي صاغت انطباعات الرأي العام خلال مواسم الانتخابات، حيث صور الجمهوريون الديمقراطيين بوصفهم ضعفاء فيما يتعلق بالشؤون الدفاعية، في حين لجأ المتشككون بالعمليات العسكرية والسرية في الخارج إلى الحزب الديمقراطي على نحو متزايد باطراد باعتباره ملاذهم السياسي.

على هذه الخلفية ـ حقبة من الانقسام لا الإجماع ـ صاغ معظم الأمريكيين اليوم الآراء التي تبنوها تجاه السياسة الخارجية. تلك كانت سنوات عهد نيكسون وكيسنجر، حيث تميزت سياستهما الخارجية بالبراعة والذكاء على الصعيد التكتيكي، لكن خيمت عليها ظلال السياسات الداخلية وحملة القصف الكمبودية التي افتقدت التوجيه الأخلاقي. وسنوات عهد جيمي كارتر، الديمقراطي الذي بدا – بتشديده على حقوق الإنسان ـ مستعدا مرة أخرى لتدعيم ورصف الاهتمامات الأخلاقية بدفاعات قوية، إلى أن جعلته صدمات النفط، والإذلال الناجم عن أزمة الرهائن في إيران، والغزو السوفييتي لأفغانستان، يبدو ساذجا وعديم الفاعلية.

التأثير المهم والمقلق الذي يصعب تجنبه مارسه رونالد ريغان، حيث لم يعادل وضوحه فيما يتعلق بالشيوعية سوى تجاهله لمصادر البؤس الأخرى في العالم. بلغت

شخصيا سن الرشد في عهد ولاية ريغان ـ كنت أدرس الشؤون الدولية في جامعة كولومبيا، ثم عملت في مجال التنظيم الاجتماعي في شيكاغو ـ وعلى شاكلة العديد من الديمقراطيين في تلك الأيام، أسفت لتأثير سياسات ريغان تجاه العالم الثالث: دعم إدارته للنظام العنصري في جنوب أفريقيا، وتشكيل فرق الموت في السلفادور، وغزو غرينادا الصغيرة المنكودة. وكلما تعمقت في دراسة سياسة الأسلحة النووية، زاد اقتناعي بسوء مبادرة حرب النجوم؛ أما الهوة الفاصلة بين خطاب ريغان البلاغي المنمق وصفقة إيران ـ كونترا الرخيصة فقد أصابتني بصدمة مذهلة.

لكن في ذلك الوقت، كنت أجد نفسي، في المناقشات والمجادلات مع الأصدقاء من أصحاب الميول اليسارية، في موقف غريب يدافع عن بعض جوانب نظرة ريغان للعالم. لم أفهم السبب الذي يجعل التقدميين، مثلاً، أقل اهتماما بالقمع خلف الستار الحديدي من الوحشية في تشيلي. لم أتمكن من الاقتناع بأن الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات والشروط الدولية للتجارة هي المسؤولة وحدها عن الفقر في العالم؛ لم يجبر أحد الزعماء الفاسدين في بلدان العالم الثالث على سرقة شعوبهم ونهبها. لربما اعترضت على حجم القوة العسكرية التي عمل ريغان على بنائها، لكن بعد الغزو السوفييتي لأفغانستان بدا التفوق على السوفييت عسكريا أمرا منطقيا وواجبا ضروريا. الاعتزاز والفخر ببلادنا، احترام قواتنا المسلحة، تقدير المخاطر والأخطار الكامنة وراء حدودنا بشكل سليم، الإصرار على عدم وجود تكافؤ سهل بين الشرق والغرب ـ ذلك كله لم أختلف مع ريغان حوله. وحين انهار جدار برلين، كان علي أن أوفي الرجل العجوز حقه، حتى وإن لم أصوت لمصلحته أبداً.

صوت العديد من الناخبين ـ ومنهم كثير من الديمقراطيين ـ لمصلحة ريغان، وهذا ما جعل الجمهوريين يقدمون الحجة على أن رئاسته استعادت الإجماع على سياسة أمريكا الخارجية. وبالطبع، لم يختبر هذا الإجماع قط؛ وحروب ريغان على الشيوعية شنت غالبا بالوكالة، وأدت إلى عجز في الإنفاق، دون نشر الجنود الأمريكيين. وبذلك، جعلت نهاية الحرب الباردة صيغة ريغان تبدو غير مناسبة لعالم جديد. جورج بوش الأب عاد إلى اتباع سياسة خارجية أكثر تقليدية و«واقعية» سوف

تؤدي إلى إدارة متسقة لتفكيك الاتحاد السوفييتي وقدرة فاعلة على التعامل مع حرب الخليج الأولى. لكن مع تركز انتباه الرأي العام الأمريكي على الوضع الاقتصادي الداخلي، لم تنفعه مهارته في بناء التحالفات الدولية أو إبراز القوة الأمريكية بطريقة حصيفة، ولم تفعل شيئا لإنقاذ رئاسته.

بحلول الوقت الذي اعتلى فيه بيل كلينتون سدة الرئاسة، أشارت الحكمة التقليدية إلى ضرورة أن تكون السياسة الخارجية الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب الباردة أكثر تركيزا على التجارة من الدبابة، وعلى حماية حقوق الملكية الفكرية الأمريكية من حماية أرواح الأمريكيين. فهم كلينتون أن العولمة لا تشمل تحديات اقتصادية جديدة فقط، بل تحديات أمنية جديدة أيضا. وإضافة إلى تشجيع وترويج التجارة الحرة وتعزيز النظام المالي العالمي، ستعمل إدارته على إنهاء الصراعات الدموية التي طالت مدتها في البلقان وايرلندا الشمالية، ودعم الدمقرطة في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق. لكن في نظر عامة الأمريكيين، على الأقل، افتقدت السياسة الخارجية في التسعينيات أي موضوع شمولي أو ضروريات جوهرية ملحة. وبدا العمل العسكري الأمريكي على وجه الخصوص مسألة خيار لا ضرورة ـ نتاج رغبتنا في تعنيف وتأنيب الدول المارقة ربما؛ أو عمل تفرضه الاعتبارات الإنسانية فيما يتعلق بالتزاماتنا الأخلاقية التي ندين بها للصوماليين والهاييتيين والبوسنيين، أو غيرهم من النفوس المنكودة.

ثم أتى الحادي عشر من سبتمبر، وشعر الأمريكيون أن عالمهم انقلب رأسا على عقب.

في كانون الثاني/ يناير 2006، ركبت طائرة شحن عسكرية (من طراز سي ـ 130) في أول رحلة لي إلى العراق. اثنان من زملائي المسافرين ـــ السيناتور إيفان بايه (إنديانا) والسيناتور هارولد فورد (تينيسي) ـ قاما بالرحلة من قبل، وحذراني قائلين إن الهبوط في بغداد قد لا يكون مريحا: ففي سبيل تفادي النيران المعادية المحتملة، تقوم الطائرات العسكرية القادمة والمغادرة بسلسلة من المناورات التي تصيب بالغثيان. لكن كان من الصعب الشعور بالقلق حين شقت طائرتنا سماء

الصبـاح الضبابيـة. الأحزمة تشدنـا إلى المقاعد، ومعظم زملائـي الركاب غطوا في النوم، وتمايلت رؤوسهم واهتزت على خلفية الشبكة البرتقالية التي تعبر مركز جسم الطائـرة. أحـد أفراد الطاقم كان منشغلا بلعبة فيديو على ما يبدو؛ في حين كان آخر يعاين بهدوء خطة الرحلة.

مرت أربع سنوات ونصف السنة منذ أن سمعت أول مرة خبر صدم الطائرة مركز التجـارة العالميـة. كنت في شيكاغو آنـذاك، تقلني السيارة لحضـور جلسة اجتماع في مجلـس شيوخ الولاية في مركز المدينة. التقاريـر التي بثها راديو السيارة كانت مشتتة ومشوشـة، وافترضـت أن مـا حصل مجرد حـادث، طائرة صغـيرة خرجت ربما عن مسارهـا. وعندما وصلـت إلى الاجتماع، كانت الطائـرة الثانية قد صدمت البرجين، وأبلغنـا بوجـوب إخـلاء مبنى ولاية الينـوي. تجمع النـاس في الشـوارع، وحدقوا إلى السماء وإلى برج سـيرز. وبعد ذلك، جلسنا في مكتبي دون حراك والصور الكابوسية تتكشـف على شاشة التلفزيون ـ طائـرة دكناء كالشبح، تختفي بعد اختراقها الزجاج والفولاذ؛ رجال ونساء يتشبثون بحواف النوافذ، ثم يسقطون من شاهق؛ صراخ وبكاء وعويل من الناس في الأسفل، وأخيرا سحب الغبار المندفعة تحجب قرص الشمس.

قضيـت الأسابيع التالية مثل معظـم الأمريكيين ـ أتصـل بالأصدقاء في نيويورك وواشنطن، وأرسل التبرعات، وأصغي إلى خطبة الرئيس، وأندب القتلى. بالنسبة لي، كمـا لمعظمنـا، كان الشعور بتأثير الحـادي عشر من سبتمبر شخصيـا إلى حد بعيد. لم يكن حجم الدمار هو الذي أثر في نفسي تأثيرا بالغا، ولا ذكريات السنوات الخمس التـي قضيتهـا في نيويورك ـــ ذكريات الشـوارع والمناظر والمشاهد التـي تحولت الآن إلى ركام. بـل ألفـة تلك الأعمال والتصرفات العادية التـي تخيلت أن الضحايا قاموا بهـا قبيـل ساعات من مقتلهم، الأعمال الروتينية اليوميـة التي تكون الحياة في عالمنا الحديـث ـ ركـوب الطائرة، التدافع عند الخـروج من القطار، شـرب القهوة وقراءة صحيفة الصباح، تبادل المجاملات في المصعد. بالنسبة لمعظم الأمريكيين، مثلت هذه التصرفـات الروتينية انتصار النظـام على الفوضى، تعبـيرات متعينة وملموسة عن إيماننا بأننا طالما نمارس التمارين الرياضية، ونضع أحزمة الأمان، ونعمل في وظيفة مفيدة، ونتجنب بعض الأحياء السكنية، فإن سلامتنا مضمونة وعائلاتنا مصونة.

الآن، أتت الفوضى إلى عتبة دارنا. ونتيجة ذلك، يجب أن نتصرف بطريقة مختلفة، ونفهم العالم بأسلوب مختلف. علينا أن نلبي نداء الأمة. بخلال أسبوع من الهجمات، شهدت مجلس الشيوخ يوافق بالإجماع (98 ــ 0)، ومجلس النواب يوافق بأغلبية 420 ــ 1، على منح الرئيس سلطة «استخدام القوة الضرورية والمناسبة ضد تلك الدول أو المنظمات أو الأفراد»المتورطين في الهجمات. ارتفع مستوى الرغبة في الالتحاق بالقوات المسلحة وعدد طلبات الانضمام إلى وكالة المخابرات المركزية ارتفاعا كبيرا، حيث عقد الشباب الأمريكيون العزم على خدمة وطنهم. ولم نكن وحدنا. في باريس، كتبت «لوموند»عنوانا عريضا على صدر صفحتها الأولى: «كلنا أمريكيون» في القاهرة، صلى الناس في المساجد تعاطفا مع الأمريكيين. ولأول مرة منذ إنشاء حلف الناتو عام 1949، استحضر المادة الخامسة من القانون التأسيسي، التي تؤكد أن الهجوم على أحد أعضائه «يعد هجوما على جميع الأعضاء» مع العدالة التي تدعمنا والعالم إلى جانبنا، طردنا الطالبان من كابول بخلال شهر تقريبا؛ وفر ناشطو القاعدة أو اعتقلوا أو قتلوا.

كانت بداية جيدة للإدارة، كما حسبت ـ وطيدة، ومدروسة، والمهمة أنجزت بأقل الخسائر (لم نكتشف إلا لاحقا درجة فشلنا في ممارسة ضغط عسكري كاف على مقاتلي القاعدة في تورا بورا وتأثير ذلك في نجاة بن لادن). وهكذا، انتظرت صابرا، مع بقية العالم، ما افترضت أنها الخطوة التالية: إعلان صياغة سياسة خارجية أمريكية للقرن الحادي والعشرين، سياسة لا تكتفي بالتكيف مع التخطيط العسكري والعمليات الاستخبارية، والدفاعات الوطنية أمام تهديد شبكات الإرهابيين فقط، بل تبني إجماعا دوليا جديدا حول التهديدات العابرة لحدود الدول.

لم يرسم هذا المخطط التفصيلي قط. واتبعنا بدلا منه خلطة مرقعة من السياسات القديمة التي تجاوزها الزمن، جرى نفض الغبار عنها، ثم جمعت معا، واستبدلت اللصاقة الموضوعة عليها. فأصبحت عبارة «إمبراطورية الشر» الآن «محور الشر» أما نسخة تيودور روزفلت من مبدأ مونرو ـ فكرة أن بمقدورنا استباق إزاحة الحكومات التي لا تعجبنا ـ فقد تحولت الآن إلى ما يعرف بـ «مبدأ بوش»، لكن مع توسيعها إلى

مـا وراء الجزء الغربي من العـالم لتشمل الكرة الأرضية برمتها. «القدر المحتوم» عاد إلى الواجهـة؛ فكل ما نحتاج إليه، وفقا لبوش، هو القـوة النارية الأمريكية، والعزيمة الأمريكية، و«تحالف الراغبين».

والأسـوأ ربما أن إدارة بوشـ أحيت نمطا من السياسة لم يتبـع منذ نهاية الحرب البـاردة. فحين أصبحت إطاحة صدام حسين اختبـارا لمبدأ بوش القائم على الحرب الوقائيـة، اتهم الذين وضعوا الأس المنطقي لغزو العراق موضع المساءلة بـ«اللين تجاه الإرهـاب» أو «التخلي عن المبـادئ الأمريكية» وبدلا من إجراء جرد حساب نزيه لمزايا ومسـاوئ هذه الحملـة العسكرية، شنـت الإدارة هجـوم علاقات عامـة: عتمت على التقاريـر الاستخباريـة لدعم قضيتها، وقللـت إلى حد معيب مـن متطلبات النفقات والقـوة البشرية اللازمة للعمل العسكري، ورفعت شبـح سحابة الفطر (الناجمة عن الأسلحة النووية).

نجحـت إستراتيجية العلاقـات العامة؛ فبحلول خريف عـام 2002، اقتنع غالبية الأمريكيين بامتلاك صدام حسين أسلحة دمار شامل، واعتقد 66% منهم على الأقل (خطـأ) أن الرئيـس العراقي متـورط شخصيا بهجمات الحـادي عشر من سبتمبر. أمـا نسبة التأييد لغـزو العراق، والتأييد لبوش، فقد بلغـت 60%. سرّع الجمهوريون، وعيونهـم على الانتخابـات النصفيـة، وتيرة الهجمـات، ومارسوا الضغـط من أجل الحصـول على تفويضـ باستخدام القوة ضـد صدام حسين. وفي الحـادي عشر من تشريـن الأول/ أكتوبـر 2002، انضـم ثمانية وعشرون عضوا مـن أعضاء الكونغرس الديمقراطيـين الخمسين إلى الأعضاء الجمهوريين كلهم (باستثناء واحد) في تسليم الرئيس السلطة التي أرادها.

أصبـت بخيبة أمل في ذلـك التصويت، مع أنني أدركت الضغـوط التي تعرض لها الديمقراطيـون. كنـت قد شعرت ببعضهـا أيضاً. فبحلول خريف عـام 2002، قررت الترشـح لعضوية مجلس الشيـوخ الأمريكي، وعرفت أن احتمـال الحرب على العراق سيحـوم على الأفق في حملتي. وحـين طلبت مني جماعة من الناشطين في شيكاغو أن أخطـب أمام تجمع كبير مناهض للحرب خططت لإقامتـه في تشرين الأول/ أكتوبر،

حـذرني بعض الأصدقاء مـن مغبة اتخاذ موقف علني إلى هذا الحد من هذه القضية الملتهبـة. لا لأن فكـرة الغـزو تحظـى بشعبية متزايـدة فقط، بل لأننـي لم أعد قضية مناهضة الحرب جاهزة بعد. فعلى شاكلة معظم المحللين، افترضت أن صدام حسين يمتلـك أسلحة كيماوية وجرثومية ويرغب في امتـلاك أسلحة نووية. اعتقدت أنه كرر عصيـان قرارات الأمم المتحدة ورفض استقبـال المفتشين عن الأسلحة، وأن مثل هذا السلوك يجب أن يجر عليه عواقب وتبعات. لا مجال للشك في أن صدام حسين قد ذبح شعبه؛ ولم يكن لدي شك بأن العالم، والشعب العراقي، سيكونان أفضل حالا دونه.

لكـن مـا شعرت به هـو أن تهديد صدام حسـين ليس وشيكا ولا داهمـا، والركائز المنطقيـة التي اعتمدت عليهـا الإدارة لشن الحرب كانت واهية وغير مقنعة ومدفوعة ببواعـث أيديولوجيـة، وأن الحـرب في أفغانستـان لم تنته بعد. وتأكـد لي أن أمريكا، باختيـار العمـل العسكري المتهـور والأحادي الجانـب ورفض الاستفـادة من الضغط الشديـد والمؤثر للدبلوماسية، وعمليات التفتيش الإجبارية، والعقوبات الذكية، تفوت فرصة بناء قاعدة عريضة من التأييد والدعم لسياستها.

ولذلـك ألقيـت الخطبـة. وقلت أمـام ألفي شخص تجمعوا في فيـدرال بلازا في شيكاغـو، إننـي خلافا لبعض المحتشديـن، لا أعارض جميع الحـروب ـ فجدي تطوع في الجيش في اليوم التـالي لقصف بيرل هاربر وحارب في قوات الجنرال باتون. قلت أيضـا إنني بعـد أن «شهدت المجزرة والدمـار، والغبار والدموع، أيـدت ودعمت تعهد هـذه الإدارة باقتلاع جذور أولئك الذين يذبحـون الأبرياء بسبب التعصب» و«أنا على استعداد لحمل السلاح لمنع حدوث مثل هذه المأساة مرة أخرى»

أما الحـرب التي لا أستطيع تأييدها فهي «الحـرب الخرقاء، الحرب المتهورة، الحـرب التي تشـن اعتمادا على الهوى لا على العقل، علـى السياسة لا على المبدأ» ثم أضفت:

> أعـرف أنه حتـى الحرب الناجحة على العـراق سوف تتطلب احتـلالا أمريكيا غـير محدد المـدة، وغير محدد الكلفة، وغـير محدد العواقب. أعـرف أن غزو العراق دون أساس منطقي واضح ودعم دولي كاسح سوف يسعر لهيب الحرائق

في الشرق الأوسط، ويشجع أسوأ، لا أفضل، الدوافع في العالم العربي، ويقوي الذراع التجنيدية للقاعدة.

لقيت الخطبة استقبالا حسنا؛ وبدأ الناشطون ينشرون النص على الإنترنت، واشتهرت بقدرتي على الإفصاح عما في ذهني عن القضايا الصعبة ـ وهي سمعة جعلتني أنجح في الانتخابات الديمقراطية التمهيدية التي شهدت منافسة شديدة. لكن لم تكن لدي طريقة آنذاك لتيقن صوابية تقديري للوضع في العراق. وحين غزت القوات الأمريكية البلد أخيرا، وزحفت دون مقاومة إلى بغداد، وشاهدت تمثال صدام حسين يسقط والرئيس يقف على حاملة الطائرات «ابراهام لينكولن»وخلفه لافتة تقول إن «المهمة أنجزت»، بدأت أظن أنني ربما كنت مخطئا ـ وشعرت بالارتياح لقلة الخسائر الأمريكية في الأرواح.

والآن، بعد مرور ثلاث سنوات ـ وارتفاع أعداد الأمريكيين القتلى التي تجاوزت الألفين والجرحى التي تجاوزت ستة عشر ألفا؛ وبعد إنفاق 250 مليار دولار إضافة إلى مئات المليارات التي يجب دفعها في المستقبل لسداد الديون المترتبة على الحرب ورعاية المحاربين القدماء العاجزين؛ وبعد الانتخابات الوطنية التي أجريت في العراق مرتين، والاستفتاء على الدستور، وعشرات الآلاف من العراقيين القتلى؛ وبعد أن ازدادت المشاعر المعادية للولايات المتحدة وارتفعت إلى مستويات قياسية في العالم، وانزلاق أفغانستان من جديد إلى حالة الفوضى والاضطراب ـ ها أنا أسافر إلى بغداد كعضو في مجلس الشيوخ، أحمل مسؤولية (جزئية) عن العثور على حل لهذه الورطة المتشابكة.

تبين أن الهبوط في مطار بغداد الدولي لم يكن مزعجا كثيرا ـ مع أنني حمدت الله على أننا لم نتمكن من النظر عبر النوافذ حين حطت الطائرة على المهبط ثم توقفت. كان في استقبالنا مسؤول من وزارة الخارجية، إلى جانب عدد من العسكريين المسلحين بالبنادق. وبعد أن استمعنا إلى الإيجاز الأمني، وسجلنا زمر الدم، وجهزنا بالخوذ والستر الواقية، ركبنا حوامتين من طراز بلاك هوك وتوجهنا إلى المنطقة الخضراء، محلقين على ارتفاع منخفض فوق أميال ممتدة من الحقول الطينية الجرداء في

معظمها، تقطعها طرقات ضيقة وتلوح فيها مزارع صغيرة من أشجار النخيل وملاجئ إسمنتية خاوية على ما يبدو، ودمر بعضها بالجرافات. في نهاية المطاف ظهرت بغداد، على شكل دائرة كبيرة بلون الرمال، ونهر دجلة يخترق مركزها. حتى من الجو، بدت المدينة مهترئة ومدمرة، وحركة المرور في الشوارع متقطعة ــ مع أن أطباق استقبال البث الفضائي منتشرة على جميع السطوح تقريبا، إلى جانب خدمة الهاتف النقال التي روج لها المسؤولون الأمريكيون كأحد نجاحات إعادة الإعمار.

كان من المقرر أن أقضي يوما ونصف اليوم في العراق، في المنطقة الخضراء على الأغلب، وهي منطقة مركزية في بغداد عرضها عشرة أميال، كانت مقرا لحكومة صدام حسين، لكنها تخضع الآن للسيطرة الأمريكية بعد أن أحيطت تخومها بالأسوار وسيجت بالأسلاك الشائكة. أوجز لنا فريق إعادة الإعمار صعوبة صيانة شبكة الكهرباء وحماية إنتاج النفط من هجمات المتمردين التخريبية؛ ووصف ضباط المخابرات التهديد المتنامي للميليشيات الطائفية واختراقها لقوات الأمن العراقية. وفيما بعد، التقينا بأعضاء الهيئة الانتخابية العراقية، الذين تحدثوا بحماس عن النسبة المرتفعة للمشاركين في الانتخابات التي أجريت منذ مدة قريبة، واستمعنا طوال ساعة إلى السفير الأمريكي زلماي خليل زاد، وهو رجل محنك أنيق في عينيه نظرة سأم من العالم، يشرح السياسة المكوكية الدقيقة التي يمارسها الآن، بهدف جمع الفصائل الشيعية والسنية والكردية معا لتشكيل حكومة وحدة وطنية قادرة على العمل.

بعد الظهر حظينا بفرصة تناول الغداء مع بعض الجنود في قاعة طعام ضخمة بجانب بركة سباحة في أحد قصور صدام السابقة. كانوا خليطا من القوات النظامية، والاحتياطيين، ووحدات الحرس الوطني، من مدن كبيرة وبلدات صغيرة، من السود والبيض واللاتين، والعديد منهم في فترة الواجب الثانية أو الثالثة. تحدثوا بفخر واعتزاز عن المنجزات التي حققتها وحداتهم ـ بناء المدارس، حماية منشآت الكهرباء، قيادة الجنود العراقيين المدربين حديثا في الدوريات، الحفاظ على خطوط التموين والإمداد للمناطق النائية في البلاد. مرة بعد أخرى، طرح علي

السؤال ذاته: لماذا لا تذكر الصحف الأمريكية سوى عمليات التفجير والقتل؟ هنالك تقدم حدث، كما أصروا بإلحاح ـ يجب علي إبلاغ الأمريكيين في أرض الوطن أن عملهم لم يكن عبثيا.

كان من السهل عند الحديث مع هؤلاء الرجال والنساء، فهم ما يشعرون به من إحباط، فكل الأمريكيين الذين قابلتهم في العراق، عسكريين أو مدنيين، أثروا في نفسي، بولائهم وإخلاصهم ودأبهم، بمهارتهم، باعترافهم الصريح لا بالأخطاء التي ارتكبت في الماضي وحسب، بل بصعوبات المهمة الملقاة على عاتقهم في المستقبل. وفي الحقيقة، فإن المشروع في العراق برمته ينبئ عن براعة وإبداع الأمريكيين، وثروتهم، ودرايتهم التقنية؛ عند الوقوف داخل المنطقة الخضراء، أو في أي من قواعد العمليات الكبرى في العراق والكويت، لا يستطيع المرء إلا أن يعجب بقدرة حكومتنا على إنشاء مدن كاملة ضمن مناطق معادية، ومجتمعات محلية مستقلة وقائمة بذاتها بكل ما تحتاجه من خدمات وصرف صحي وخطوط كمبيوتر وشبكات لاسلكية وملاعب كرة سلة وأكشاك لبيع البوظة. أكثر من ذلك، يتذكر المرء تلك السمة الفريدة للتفاؤل الأمريكي التي تتمظهر في كل مكان ـ غياب الشك والريبة في الآخرين على الرغم من الخطر المحدق، والتضحيات المقدمة، والنكسات والكبوات، والإصرار على أن أفعالنا وأعمالنا ستؤدي في نهاية المطاف إلى حياة أفضل لأمة لا نكاد نعرف عن شعبها شيئا.

ومع ذلك، ذكرتني ثلاثة حوارات أجريتها خلال الزيارة بمدى دونكيشوتية جهودنا المبذولة في العراق ـ الرمال المتحركة التي نبني عليها البيت، على الرغم من الدماء والأموال وأصدق النيات. الحوار الأول جرى في الأمسية التي عقد فيها وفدنا مؤتمرا صحفيا أمام مجموعة من المراسلين الأجانب في بغداد. بعد جلسة الأسئلة والأجوبة، طلبت من المراسلين البقاء لإجراء حوار غير رسمي وليس للنشر. قلت لهم إنني مهتم بمعرفة ما يجري خارج أسوار المنطقة الخضراء. وافقوا بكل سرور على الطلب، لكنهم أصروا على وجوب ألا تزيد المدة عن خمس وأربعين دقيقة ـ فالوقت متأخر، وهم يتجنبون مثل معظم سكان بغداد الخروج إلى الشارع بعد الغروب.

كانوا جماعة من المراسلين الشباب الذين تراوحت أعمارهم بين العشرينيات وأوائل الثلاثينيات، ويبدو من مظهرهم ولباسهم كأنهم من طلاب الجامعات. لكن وجوههم أبدت أمارات القلق والإجهاد والضغوط التي يتعرضون لها ـ فبحلول ذلك الوقت قتل ستون صحفيا في العراق. وفي الحقيقة، اعتذروا في البداية عن تشتت انتباههم؛ فقد تلقوا للتو خبرا مفاده أن زميلتهم جيل كارول، مراسلة صحفية كريستيان ساينس مونيتور، قد اختطفت، ووجد سائقها مقتولا على جانب أحد الطرقات. وجميعهم الآن يحاولون معرفة مكانها. مثل هذا العنف لم يكن أمرا غير عادي في بغداد في هذه الأيام، كما قالوا، مع أن العراقيين يتحملون العبء الأكبر منه. فقد انتشر القتال بين الشيعة والسنة، وأصبح أكثر عشوائية وتخويفا وترهيبا، وأقل قابلية للفهم. ولم يعتقد أي منهم أن الانتخابات ستؤدي إلى تحسن مهم في الوضع الأمني. سألتهم: هل يظنون أن الانسحاب الأمريكي سيخفف حدة التوترات؟ متوقعا أن يردوا بالإيجاب. لكنهم هزوا رؤوسهم.

قال أحد المراسلين: «أعتقد جازما أن البلاد ستنهار وتنزلق إلى حرب أهلية بخلال أسابيع. ويسقط ضحيتها مئة ألف أو مئتا ألف. نحن نمثل العامل الوحيد الذي يربط أجزاء هذا المكان معاً».

في تلك الليلة، رافق وفدنا السفير خليل زاد إلى مائدة عشاء أقامها الرئيس العراقي المؤقت جلال الطالباني. كانت الإجراءات الأمنية مشددة حين اخترق موكبنا متاهة من المتاريس والحواجز خارج المنطقة الخضراء؛ واصطف الجنود الأمريكيون على طول طريقنا، في حين طلب منا ارتداء الخوذات والستر الواقية خلال الرحلة.

بعد عشر دقائق وصلنا إلى فيلاً كبيرة حيث استقبلنا الرئيس وعدد من أعضاء الحكومة العراقية المؤقتة. كانوا جميعا رجال ضخام الأجسام في الخمسينيات أو الستينيات من العمر، رسموا ابتسامات عريضة لكن عيونهم لم تعبر عن أي مشاعر. ميزت بينهم أحد الوزراء ـ أحمد جلبي، الزعيم الشيعي ورئيس المؤتمر الوطني العراقي، الذي تلقى تعليمه في الغرب، وقيل إنه زود أجهزة المخابرات الأمريكية وصناع سياسة بوش ببعض المعلومات قبل الحرب اعتمد عليها قرار الغزو ـ معلومات

تلقت جماعة الجلبي مقابلها ملايين الدولارات، وتبين أنها مزورة ومزيفة ومضللة. ومنذ ذلك الحين، خسر الجلبي حظوة رعاته الأمريكيين؛ وثمة تقارير تشير إلى أنه سرب معلومات أمريكية سرية إلى الإيرانيين، وأن الأردن أصدر مذكرة باعتقاله بعد أن أدين غيابيا بواحدة وثلاثين تهمة تتعلق بالاختلاس والسرقة وإساءة استخدام أموال المودعين، والمضاربة بالعملات. لكن بدا أنه نجح في الإفلات من ذلك كله؛ كان يرتدي بزة أنيقة وتصحبه ابنته، وهو يشغل الآن منصب الوزير المكلف بشؤون النفط في الحكومة المؤقتة.

لم أتكلم كثيرا مع الجلبي خلال العشاء. فقد جلست بجانب وزير المالية السابق. بدا مؤثرا، وعارفا بالاقتصاد العراقي، وحاجته إلى تحسين مستوى الشفافية وتعزيز إطاره القانوني ليجتذب الاستثمار الأجنبي. في نهاية الأمسية، ذكرت انطباعي الإيجابي أمام أحد موظفي السفارة.

فقال: «إنه ذكي بلا شك. فهو واحد من زعماء حزب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، الذي يهيمن على وزارة الداخلية، المسيطرة على قوات الشرطة. والشرطة.. تعاني مشكلات اختراق الميليشيات لصفوفها. هنالك اتهامات بأنها تختطف الزعماء السنة، فتظهر جثثهم في صباح اليوم التالي..» تلاشى صوت الموظف تدريجيا وهز كتفيه استخفافا: «نحن نتعامل مع ما هو قائم»

وجدت صعوبة في النوم تلك الليلة؛ فشاهدت مباراة على التلفزيون بث على الهواء مباشرة في القصر الذي خصص ذات يوم لصدام وضيوفه. كتمت صوت التلفزيون عدة مرات لأسمع أصوات قذائف الهاون تخترق الصمت. في صبيحة اليوم التالي ركبت الحوامة إلى قاعدة مشاة البحرية في الفلوجة، في الجزء الغربي المقفر من العراق المسمى محافظة الأنبار. جرت في الأنبار التي يهيمن عليها السنة أعنف العمليات الحربية ضد المتمردين، وبدا الجو العام في القاعدة أكثر كآبة منه في المنطقة الخضراء؛ في اليوم السابق، قتل خمسة من المارينز بواسطة عبوة ناسفة وضعت على جانب الطريق وبطلقات الأسلحة الخفيفة. بدا الجنود أغرارا بل مراهقين، ومعظمهم في أوائل العشرينيات من العمر.

الجـنرال المسؤول عـن المعسكر رتب لقاء يوجـز فيه الأوضاع هنـا، واستمعنا إلى كبـار الضباط يشرحـون المعضلة المأزقية التـي تواجه القـوات الأمريكية: مع تحسن القـدرات، يعتقل الأمريكيون مزيـدا من قادة المتمردين كل يـوم، لكن مثل عصابات الشوارع في شيكاغو، يبدو أن كل قائد يعتقل يحل مكانه اثنان. الوضع الاقتصادي، لا مجـرد السياسة، هو الذي يغذي التمرد ـ الحكومة المركزيـة أهملت الأنبار والبطالة بلغت 70% بين الذكور.

قال أحـد الضباط: «مقابل دولارين أو ثلاثة يمكن أن تقنع صبيا بزرع قنبلة. هذا المبلغ كبير هنا»

عنـد نهايـة الإيجـاز، خيم ضبـاب خفيف فتأخـرت الرحلـة إلى كركـوك. أثناء الانتظـار، تجول مساعـدي المسؤول عن السياسة الخارجيـة، مارك ليبرت، في المكان وتبـادل الحديث مع أحد كبار ضباط الوحدة، في حـين كنت أتحادث مع رائد مسؤول عـن إستراتيجية محاربة التمرد في المنطقـة. كان رجلا ناعم الكلام، قصير القامة، يلبـس نظارة؛ ويسهل تخيله مدرس رياضيات في إحـدى الثانويات. في الحقيقة، تبين أنـه أمضـى عدة سنوات في الفيليبين عضوا في فيلق السـلام قبل انضمامه إلى مشاة البحريـة. العديـد من الدروس التي تعلمها هنـاك بحاجة إلى تطبيقهـا عسكريا في العـراق، كما قال لي. ليس لديه عـدد كاف من الذين يتحدثون العربية لبناء الثقة مع السكان المحليين. نحـن بحاجة إلى تحسين حساسيتنا الثقافية داخل القوات المسلحة الأمريكيـة، وتوطيـد علاقات طويلـة الأمد مع الزعمـاء المحليين، ورفد قـوات الأمن بفـرق إعادة البنـاء، بحيث يمكن للعراقيين رؤية منافـع ملموسة ومتعينة من الجهود الأمريكية. ذلك كله سيتطلب وقتا، كما قال، لكن بمقدوره منذ الآن رؤية تغييرات نحو الأفضل وذلك مع تبني العسكريين هذه الممارسات في شتى أنحاء البلاد.

أشار الضابط المرافق إلى أن الحوامة مستعدة للإقلاع. تمنيت للرائد حظا سعيدا واتجهت نحو العربة. جلس مارك بجانبي، فسألته عما علمه من حديثه مع الضابط.

«سألته عما نحتاج إليه برأيه للتعامل مع الوضع على أفضل وجه»

«وماذا قال؟»

«الانسحاب»

قصة تورط أمريكا في العراق سوف تخضع للتحليل والجدل على مدى السنين القادمة ــ في الحقيقة، ما تزال القصة تكتب الآن. في هذه اللحظة، تدهور الوضع هناك إلى حد اندلاع حرب أهلية محدودة على ما يبدو، وفي حين أعتقد أن للأمريكيين جميعا، بغض النظر عن آرائهم حول قرار الغزو، مصلحة في الخروج بنتيجة مقبولة في العراق، ولا يمكنني القول بصدق إنني متفائل بالاحتمالات على المدى القريب.

أعرف في هذه المرحلة أن السياسة ـ حسابات أولئك الرجال (الذين تناولت الطعام معهم) بكل ما يتمتعون به من صلابة وبعد عن العواطف المفرطة ـ لا استخدام القوة الأمريكية هي التي تقرر ما يحدث في العراق. أعتقد أيضا أن أهدافنا الإستراتيجية في هذه المرحلة يجب أن تحدد جيدا: تحقيق نوع من الاستقرار في العراق، ضمان ألا يكون الذين يمسكون بزمام السلطة في العراق معادين للولايات المتحدة، منع العراق من أن يصبح قاعدة للأنشطة الإرهابية. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، أعتقد أن من مصلحة الأمريكيين والعراقيين البدء بعمليات انسحاب مرحلية للقوات الأمريكية بحلول نهاية عام 2006، مع أن مدى سرعة استكمال تحقيق الانسحاب مسألة لا تحسم بالحكم المسبق بل تعتمد على سلسلة من أفضل التخمينات والتقديرات ـ فيما يتعلق بقدرة الحكومة العراقية على الوفاء بالحد الأساس من متطلبات الأمن والخدمات لشعبها، والدرجة التي يؤدي فيها وجودنا إلى تحفيز وتقوية التمرد، واحتمالات الانزلاق إلى أتون حرب أهلية شاملة في حالة الانسحاب. وحين يقترح ضباط مشاة البحرية الذين تمرسوا في القتال الانسحاب في حين يشير علينا المراسلون الأجانب المتشككون بالبقاء، يصعب العثور على أجوبة سهلة.

ومع ذلك، ليس من المبكر جدا استخلاص النتائج من الأعمال التي قمنا بها في العراق. فما واجهناه من صعوبات لم يكن نتيجة التنفيذ السيئ فقط. فهي تعبر عن فشل في المفهوم والفهم والإدراك أيضا. والحقيقة أن الولايات المتحدة، بعد قرابة

خمس سنوات من الحادي عشر من سبتمبر، وخمسة عشر عاما من انهيار الاتحاد السوفييتي، ما تزال تفتقر إلى سياسة أمن وطنية متسقة. وبدلا من الاعتماد على مبادئ هادية، أصدرنا على ما يبدو سلسلة من القرارات المحددة لغرض معين، أفرزت نتائج مريبة وخداعة. لماذا غزونا العراق، وليس كوريا الشمالية أو بورما؟ لماذا تدخلنا في البوسنة ولم نتدخل في دارفور؟ هل أهدافنا في إيران هي تغيير النظام، أم تفكيك القدرات النووية الإيرانية، أم منع انتشار الأسلحة النووية، أم جميعها معا؟ هل نحن ملتزمون استخدام القوة كلما ظهر نظام استبدادي يرهب شعبه ـ وفي هذه الحالة، كم سنبقى في البلد المعني لضمان تجذر الديمقراطية؟ كيف نتعامل مع بلدان مثل الصين التي تجري عملية تحرير اقتصادي لا سياسي؟ هل نعمل عبر الأمم المتحدة على القضايا كافة أم حين تكون الأمم المتحدة مستعدة لتصديق القرارات التي اتخذناها فقط؟

ربما يكون لدى أحد المسؤولين داخل البيت الأبيض إجابات واضحة عن هذه الأسئلة، لكن حلفاءنا ـــ وأعداءنا أيضا ـ لا يعرفون بالتأكيد هذه الأجوبة. والأهم أن الشعب الأمريكي لا يعرفها أيضا. وفي غياب إستراتيجية يعبر عنها بوضوح ويؤيدها عامة الأمريكيين ويفهمها العالم، سوف تفتقر أمريكا إلى الشرعية ـ والقوة في نهاية المطاف ـ التي تحتاجها لجعل العالم مكانا أكثر أمنا من وضعه اليوم. نحن بحاجة إلى إطار منقح للسياسة الخارجية يضاهي في الجرأة والمدى سياسات هاري ترومان في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية ـ إطار يتصدى للتحديات ويتعامل مع الفرص المتاحة في الألفية الجديدة، إطار يرشد استخدامنا للقوة ويعبر عن أعمق مثلنا العليا والتزاماتنا.

لا أدعي أنني أحمل هذه الإستراتيجية الجليلة العظيمة في جيبي. لكنني أعرف ما أؤمن به، وسأقترح بضعة أشياء يجب أن يتمكن الشعب الأمريكي من الاتفاق عليها، وتكون نقاط انطلاق لإجماع جديد.

بادئ ذي بدء، يجب أن نفهم أن أي عودة إلى سياسة الانعزال ـ أو مقاربة للسياسة الخارجية تنكر الحاجة في بعض المناسبات إلى إرسال ونشر الجنود الأمريكيين ـ لن

تنجح. الدافع إلى الانسحاب من العالم ما يزال تيارا قويا تحت السطح لدى الحزبين كليهما، خصوصا حين تكون الخسائر الأمريكية في الأرواح على المحك. بعد أن سُحلت جثث الجنود الأمريكيين وجرّت في شوارع مقديشو عام 1993 مثلا، اتهم الجمهوريون الرئيس كلينتون بتبديد وإرسال القوات الأمريكية في مهمات سيئة التخطيط والتنفيذ؛ وبسبب التجربة في الصومال تعهد المرشح جورج بوش في انتخابات 2000 بعدم إهدار الموارد العسكرية الأمريكية على عمليات «بناء الأمم» من المفهوم أن تؤدي أعمال وتصرفات إدارة بوش في العراق إلى ردود أفعال أشد قوة. فوفقا لاستطلاع أجراه مركز بيو للأبحاث، تبين أنه بعد مرور خمس سنوات على هجمات سبتمبر، استنتج 46% من الأمريكيين أن على الولايات المتحدة «أن تهتم بشؤونها الخاصة وتمتنع عن التدخل دوليا وتدع البلدان الأخرى تختار سبيلها بنفسها»

ردة الفعل كانت حادة على نحو خاص بين الليبراليين، الذين شاهدوا في العراق تكرارا للأخطاء التي ارتكبتها أمريكا في فيتنام. الإحباط في العراق والأساليب التكتيكية المثيرة للجدل والتساؤل التي استخدمتها الإدارة لإثبات حجتها لصالح الحرب، دفعت الكثيرين من أصحاب التوجهات اليسارية حتى إلى التقليل من خطر الإرهابيين وانتشار الأسلحة النووية؛ ووفقا لاستطلاع أجري في كانون الثاني/ يناير 2005، كان الذين وصفوا أنفسهم بأنهم محافظون أكثر ميلا بنسبة 29 نقطة من الليبراليين إلى عَدِّ تدمير القاعدة واحدا من أهم أهدافهم في السياسة الخارجية، وأكثر ميلا بنسبة 26 نقطة إلى ذكر منع الدول أو الجماعات المعادية من حيازة أسلحة نووية. أما أهم ثلاثة أهداف للسياسة الخارجية في رأي الليبراليين فهي سحب الجنود من العراق ووقف انتشار الإيدز والعمل بتعاون أكبر من الحلفاء.

الأهداف التي فضلها الليبراليون جديرة بالاهتمام. لكن من الصعب أن تكوّن سياسة متسقة للأمن القومي. ومن المفيد أن نتذكر أن أسامة بن لادن ليس هوشي منه* ، وأن التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة اليوم حقيقية ومتعددة ويمكن أن

* (1890-1969): زعيم فيتنامي وأول رئيس لفيتنام (1954-1969). ألحق هوشي منه هزيمة مذلة بالجيش الفرنسي في حرب الهند الصينية (1946-1954)، ثم قاد نضال الشعب الفيتنامي (في الشمال) ليهزم الولايات المتحدة وحكومتها العميلة في جنوب فيتنام. توفي قبل توحيد البلاد عام 1976. (م)

تكون مدمرة. لكن سياساتنا زادت الطين بلة، وحتى لو انسحبنا من العراق غدا ستظل الولايات المتحدة مستهدفة، نظرا لموقعها المهيمن في النظام الدولي القائم. وبالطبع، سيخطئ المحافظون بالقدر نفسه إذا ظنوا أننا نستطيع ببساطة إزالة «الأشرار» من الوجود ثم نترك العالم يدافع عن نفسه. فالعولمة تجعل اقتصادنا وصحتنا وأمننا رهائن للأحداث التي تجري في الطرف الآخر من العالم. ولا توجد أمة أخرى على الأرض تتمتع بقدرة أكبر على صياغة ذلك النظام العالمي، أو بناء الإجماع على مجموعة جديدة من القواعد والأنظمة الدولية التي توسع مناطق الحرية والسلامة الشخصية والرفاهية الاقتصادية. شئنا أم أبينا، إذا أردنا أن نجعل أمريكا أكثر أمانا وأمنا، علينا أن نساعد في جعل العالم أكثر أمانا وأمنا.

الأمر الثاني الذي نحتاج إلى تمييزه وإدراكه هو أن البيئة الأمنية التي نواجهها اليوم تختلف اختلافا جوهريا عن تلك التي وجدت قبل خمسين أو خمسة وعشرين أو حتى عشرة أعوام. حين جلس ترومان واتشسون وكينان ومارشال لتصميم بنية نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، كان إطارهم المرجعي التنافس بين القوى العظمى الذي هيمن على القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. في ذلك العالم، أتت أخطر التهديدات التي واجهت أمريكا من الدول التوسعية، مثل ألمانيا النازية أو الاتحاد السوفييتي، التي كانت قادرة على نشر جيوش جرارة واستخدام ترسانات قوية لغزو الأراضي والمناطق المهمة، وتقييد قدرتنا على الوصول إلى الموارد الحيوية، وإملاء شروط عالم التجارة.

ذلك العالم لم يعد موجودا. فاندماج ألمانيا واليابان في النظام العالمي القائم على الديمقراطيات الليبرالية واقتصادات السوق الحر ألغى تهديد صراعات القوى الكبرى داخل العالم الحر. وظهور الأسلحة النووية «والدمار المتبادل الأكيد»جعل أخطار الحرب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي احتمالا بعيدا جدا حتى قبل سقوط جدار برلين. اليوم تلتزم أقوى دول العالم (ومنها الصين إلى حد بعيد ومتزايد) ــ والأهم، الغالبية الساحقة من الشعوب التي تعيش في هذه الدول ــ مجموعة مشتركة من القواعد الدولية الناظمة للتجارة، والسياسة الاقتصادية،

والحل القانوني والديبلوماسي للنزاعات، حتى إن كانت لا تلتزم على نطاق واسع أفكار الحرية ومفاهيم الديمقراطية داخل حدودها.

إذن، يأتي التهديد المتنامي أساسا من تلك الأجزاء من العالم التي تقع على هوامش وأطراف الاقتصاد العالمي حيث لم تتجذر «قواعد الطريق»العالمية ــ أجزاء تشمل الدول الضعيفة أو الفاشلة، والحكم الاعتباطي، والفساد، والعنف المزمن؛ مناطق غالبية سكانها الساحقة من الفقراء، والأميين، والمهمشين والمبعدين عن شبكة المعلومات العالمية؛ أماكن يخاف فيها الحكام من أن ترخي العولمة قبضتهم المحكمة على السلطة، أو تضعف الثقافات التقليدية، أو تحل محل المؤسسات المحلية.

في الماضي، انتشر إدراك مفاده أن بمقدور أمريكا تجاهل الدول والأفراد في هذه المناطق المنعزلة والمعزولة دون أن يتأثر أمنها وسلامتها. إذ تستطيع مثل هذه الدول (والأفراد) أن تعادي نظرتنا إلى العالم، وتؤمم الشركات والمصالح الأمريكية، وتسبب ارتفاعا حادا في أسعار السلع، وتدور في فلك السوفييت أو الشيوعيين الصينيين، أو حتى تهاجم السفارات الأمريكية أو العسكريين الأمريكيين في الخارج ـ لكنها لن تستطيع مهاجمتنا في عقر دارنا حيث نعيش. أحداث الحادي عشر من سبتمبر أظهرت بطلان هذا الاعتقاد، فالصلة الرابطة نفسها التي تجمع العالم معا على نحو متزايد قد مكنت وقوت عزيمة الراغبين في تمزيق العالم إربا إربا. والشبكات الإرهابية تستطيع نشر عقائدها بطرفة عين؛ يمكنها أن تستهدف أضعف حلقات النظام الاقتصادي العالمي، وهي تعرف أن أي هجوم على لندن أو طوكيو ستتردد أصداؤه الزلزالية في نيويورك أو هونغ كونغ؛ والأسلحة والتقانة التي كانت ذات يوم حكرا على الدول – الأمم يمكن شراؤها الآن من السوق السوداء، أو تحميل مخططاتها وتصاميمها من الإنترنت؛ وحرية سفر الأفراد ونقل البضائع عبر الحدود، شريان حياة الاقتصاد العالمي، يمكن استغلالها لغايات إجرامية.

إذا لم تعد الأمم ـ الدول تحتكر أعمال العنف الجماعية؛ وإذا انخفض احتمال أن تشن هذه الدول ـ الأمم هجوما مباشرا علينا، لأن لها «عنوانا» ثابتا ونستطيع أن نرد عليها بقوة؛ وإذا كانت التهديدات المتنامية والمتعاظمة عابرة للحدود ـ الشبكات

الإرهابيـة التي تنوي صـد أو تعطيل قوى العولمة، أو جائحـات الأمراض المحتملة مثل أنفلونزا الطيور، أو التغييرات الكارثية في مناخ الأرض ـ فكيف إذن نكيف إستراتيجية أمننا القومي للتصدي لها؟

في البداية، يجب أن يعبر إنفاقنا الدفاعي وبنية القوة لمؤسستنا العسكرية عن الواقع الجديد. فمنذ بدء الحرب الباردة، تكفلت قدرتنا على ردع الدول المعادية بحماية كل بلـد التـزم القواعد والمعايير الدوليـة. وبقدرة أساطيلنا التـي تمخر بحار ومحيطات العـالم، استطعنا الحفاظ على خطـوط الملاحة مفتوحة وآمنـة. ومظلتنا النووية هي التي وفرت الوقاية والحماية لأوروبا واليابان وأنقذتهما من دخول سباق التسلح خلال الحـرب البـاردة، وهذا ما دفع معظـم البلدان ـ حتـى وقت قريب، علـى الأقل ـ إلى الاستنتـاج بـأن امتلاك الأسلحة النوويـة لا يستحق العناء والجهـد. وطالما احتفظت روسيـا والصين بقـوات عسكرية ضخمـة ولم تتخلص من غريزة ممارسـة النفوذ ـ وطالمـا رغبت حفنة من الدول المارقة في مهاجمة الـدول الأخرى ذات السيادة، مثلما هاجم صدام الكويت عام 1990 ـ ستأتي أوقات توجب علينا لعب دور «الشريف» المكلف بحفظ الأمن والقانون في العالم. هذا لن يتغير ويجب ألا يتغير.

مـن ناحية أخـرى، حان الوقـت للاعتراف بـأن ميزانيـة الدفاع وبنيـة القوة المصممتـين أساسا لمواجهـة احتمال نشوب حرب عالمية ثالثـة، لم يعد لهما معنى منطقـي على الصعيـد الإستراتيجـي. فقد بلغـت الميزانية العسكريـة والدفاعية الأمريكيـة 522 مليار دولار عام 2005 ـ أي تجـاوزت إنفاق الدول الثلاثين التالية مجتمعة على الدفاع. الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة يفوق الناتج الإجمالي في أكـبر اقتصاديـن في العالم وأسرعهما نموا ـ الصـين والهند ـ مجتمعين. نحن بحاجـة إلى الحفاظ على وضعية قوة إستراتيجيـة تتيح لنا مواجهة تهديدات دول مارقة، مثـل كوريا الشمالية وإيران، وتحديـات دول منافسة محتملة مثل الصين. ونظـرا لاستنزاف قواتنا بعـد الحربين في العراق وأفغانستـان، سوف نحتاج على الأرجـح إلى ميزانيـة أعلـى نوعـا مـا في المستقبل القريـب لاستعـادة الجاهزية واستبدال المعدات.

لكـن أشـد التحديات تعقيـدا لن يكون التفـوق على الصين فقط (مثلمـا أن أكبر تحـد مـع الصين لن يكـون عسكريا بل اقتصاديـا). الأرجح أن يشمـل ذلك التحدي نشـر جنودنا على الأرض في مناطق معادية أو لا تخضـع لسلطة حكومة حيث يهيمن الإرهابيون وتزدهر شبكاتهم. وهذا يتطلب توازنا أكثر ذكاء بين ما ننفقه على المعدات التقانيـة المتقدمة ومـا ننفقه على جنودنـا. ويعني أيضا تنامي حجـم قواتنا المسلحة للحفـاظ على برامج معقولة لتبديل القـوات، والحفاظ على الجنود مجهزين بالشكل المناسـب، وتدريبهم على اللغة المعنية، وإعادة الإعمار، وجمع المعلومات الاستخبارية، ومهـارات حفظ السلام والأمن التي سيحتاجون إليهـا للنجاح في المهمات التي تزداد صعوبة وتعقيدا باطراد.

لكـن إحداث تغيير في تكوين مؤسستنا العسكرية لن يكون كافيا. فمن أجل مغالبة التهديـدات اللامتكافئة التي سنواجهها في المستقبل ـ من الشبكات الإرهابية والدول القليلـة التـي تدعمها ـ ستكون البنيـة التركيبية لقواتنا المسلحة أقـل أهمية في نهاية المطاف من كيفية تقريـر استخدام هذه القوات. لقد كسبت الولايات المتحدة الحرب الباردة لا لمجرد أنها تفوقت في العتاد على الاتحاد السوفييتي، بل لأن القيم الأمريكية تفوقـت في محكمة الـرأي العام الدولي، الذي شمل حتى أولئـك الذين يعيشون داخل الأنظمـة الشيوعية. يصدق ذلك بشكل أكبر علـى الصراع ضد الإرهاب المرتكز على الإسـلام، حيث لن يكون مجرد حملة عسكرية بل معركة لكسب الرأي العام في العالم الإسلامي، والدول الحليفة، وداخل الولايات المتحدة. يعرف أسامة بن لادن حقيقة أنه لـن يستطيع إلحاق الهزيمة بالولايات المتحـدة أو إضعاف قدرتها عبر حرب تقليدية. ومـا يستطيع هو وحلفاؤه عمله هو جعلها تشعر بألم يكفي لاستفزاز ردة فعل من النوع الذي رأيناه في العراق ـ غزو أمريكي أخرق ومتهور وطائش انتهك سيادة بلد إسلامي، فحفـز بـدوره عمليات تمرد واسعة اعتمـدت على الشعور الدينـي والكرامة الوطنية، وهذا حتم بدوره أيضا احتلالا طويلا وصعبا، أدى إلى تزايد أعداد القتلى من الجنود الأمريكيـين والسـكان المدنيين المحليين. لا ريب في أن ذلـك كله يهيج المشاعر المعادية لأمريـكا لدى المسلمين، ويزيد قـدرة الإرهابيين على حشد وتجنيد المتطوعين، ويحفز

عامــة الأمريكيين لا لوضع الحرب موضع المساءلة والتشكيك فقط بل السياسات التي تعرض صورتنا أمام العالم الإسلامي في المقام الأول.

تلــك هي الخطــة لكسب الحرب من كهــف في الجبال النائية، ونحــن نلتزم، حتى الآن علــى الأقــل، بالسيناريــو الموضوع لنــا. في سبيل تغييره، نحن بحاجــة لنتيقن أن أي ممارسة للقــوة العسكرية الأمريكية سوف تساعد علــى تحقيق أهدافها العريضة لا على عرقلتهــا: إضعاف القدرة التدميرية والتخريبية المحتملــة للشبكات الإرهابية وكسب هذه المعركة العالمية على الأفكار.

مــا الذي يعنيه ذلك على الصعيد العملي؟ يجب أن نبدأ من المقدمة المنطقية التي تؤكــد أن الولايات المتحدة، مثل جميــع الدول ذات السيادة، لها حق، من جانب واحد، في الدفــاع عن نفسها ضد الهجوم. وبذلك، تعــد الحملة التي شنتها الولايات المتحدة لتدمــير معسكرات القاعدة وإزاحة نظام طالبان الذي يؤويها مبررة كليا - بل عدتها حتــى معظم البلــدان الإسلامية حملة مشروعة. قد يكون مــن الأفضل الحصول على دعم حلفائنا في مثل هذه الحملات العسكرية، لكن سلامتنا وأمننا لا يمكن أن يصبحا رهينــة للرغبة في الحصول على إجماع دولي؛ فإذا اضطررنا لأداء المهمة وحدنا، فإن الشعب الأمريكي سيكون مستعدا لدفع أي ثمن وتحمل أي عبء لحماية وطننا.

أستطيــع تقديم الحجة أيضا علــى أن من حقنا اللجوء إلى عمــل عسكري أحادي الجانــب للقضاء على أي تهديد وشيك لأمننا ـ طالمــا يأتي ذلك التهديد الوشيك من دولــة أو جماعة أو فــرد على استعداد لمهاجمة أهداف أمريكيــة (أو أهداف في بلدان حليفــة تجمعهــا بالولايات المتحــدة اتفاقات دفاعيــة متبادلة)، أو من عــدو امتلك أو سيمتلــك الوسائل للقيام بذلك في المستقبل القريب. هذا المعيار ينطبق على القاعدة، ويمكننــا، وعلينا، اللجــوء إلى الضربــات الاستباقية ضدها كلمــا استطعنا إلى ذلك سبيــلا. لكن العراق تحت حكم صدام لم يكــن يستوفي هذا المعيار، ولذلك كان غزونا خطــأ إستراتيجيــا. فــإذا أردنا أن نتصرف بأسلــوب أحادي، فمــن الأفضل أن تكون أهدافنا مشروعة وأخلاقية.

لكن حالما نتجاوز إطار الأمور المتعلقة بالدفاع عن النفس، أعتقد أن من مصلحتنا الإستراتيجية دوما التصرف بأسلوب جماعي لا أحادي حين نستخدم القوة في أي مكان من العالم. لا أعني بذلك أن يعترض مجلس الأمن الدولي ـ الهيئة التي كثيرا ما بدت مجمدة خلال حقبة الحرب الباردة بسبب بنيتها التركيبية وأنظمتها ـ على قراراتنا وأفعالنا. ولا أقصد أن نجمع بريطانيا وتوغو معنا ثم نتصرف كما يحلو لنا. إن العمل بأسلوب جماعي يعني أن نفعل ما فعله جورج بوش الأب وفريقه في حرب الخليج الأولى ـ أي الانخراط في عمل ديبلوماسي شاق للحصول على دعم معظم دول العالم لما نفعله، وتيقن أن أعمالنا تخدم هدف تعزيز الاعتراف بالمعايير الدولية.

لماذا يجب أن نتصرف بهذه الطريقة؟ لأنه لا يوجد أحد يستفيد من التزام القوانين والقواعد مثلنا. ولا يمكننا أن نكسب مزيدا من الملتزمين بها إذا تصرفنا وكأنها تنطبق على الجميع ما عدانا. فحين تضبط القوة العظمى الوحيدة في العالم جماح قوتها وتلتزم معايير السلوك التي حظيت بالموافقة الدولية، فإنها تبعث برسالة مفادها أن هذه القواعد والأنظمة تستحق أن نتبعها، وتحرم الإرهابيين والحكام المستبدين من الحجة القائلة إنها مجرد أدوات تستخدمها الإمبريالية الأمريكية.

إن الحصول على موافقة واقتناع العالم يتيح للولايات المتحدة أيضا حمل عبء أخف ثقلا حين يكون العمل العسكري ضروريا ويعزز فرص النجاح. ونظرا لميزانيات الدفاع المتواضعة نسبيا لمعظم حلفائنا، فإن تقاسم العبء العسكري قد يكون مجرد وهم في بعض الحالات، لكن في البلقان وأفغانستان، تحمل شركاؤنا في حلف الناتو بالفعل حصتهم من الأخطار والتكاليف. وفيما يتعلق بأنماط الصراعات التي يرجح أن نجد أنفسنا في خضمها، ستكون العملية العسكرية الأولية أقل تعقيدا وتكلفة من العمل الذي يليها ـ تدريب قوات الشرطة المحلية، واستعادة خدمات شبكات الماء والكهرباء، وبناء نظام قضائي فاعل، وتعزيز ورعاية وسائل الإعلام المستقلة، وإنشاء بنية تحتية للصحة العمومية، والتخطيط للانتخابات. يمكن للحلفاء المساعدة في تحمل التكاليف وتوفير الخبرة لهذه الجهود الحاسمة في أهميتها، مثلما فعلوا في البلقان وأفغانستان، لكنهم سيكونون أكثر رغبة واستعدادا إذا اكتسبت أعمالنا دعما دوليا في البداية. فالشرعية هي «مضاعف القوة»حسب التعبير العسكري.

على القدر ذاته من الأهمية، تجبرنا العملية المجهدة والمرهقة لبناء التحالفات على الإصغاء إلى وجهات نظر الآخرين ومن ثم التفكير قبل القفز. حين لا نكون في حالة الدفاع عن النفس أمام تهديد وشيك ومباشر، سوف نحظى غالبا بفائدة الوقت؛ وتصبح قوتنا العسكرية مجرد أداة من أدوات عديدة (رغم أنها مهمة إلى حد استثنائي) للتأثير في الأحداث وتعزيز مصالحنا في العالم ـ مصالحنا في الحفاظ على إتاحة مصادر الطاقة الرئيسة، والمحافظة على استقرار الأسواق المالية، واحترام الحدود الدولية، ومنع عمليات الإبادة الجماعية. وفي المسعى لحماية هذه المصالح، علينا الانخراط في تحليل واقعي/ عملي لتكاليف وأرباح استخدام القوة مقارنة بأدوات التأثير الأخرى الموجودة في حوزتنا.

هل يستحق الحصول على نفط رخيص الثمن دفع تكاليف الحرب من دماء ومال؟ هل يؤدي تدخلنا العسكري في نزاع اثني معين إلى تسوية سياسة دائمة أم إلى التزام غير محدد المدة من جانب القوات الأمريكية؟ هل يمكن حل النزاع مع بلد ما ديبلوماسيا أم عبر سلسلة منسقة من العقوبات؟ إذا كنا نأمل بكسب معركة الأفكار الواسعة، يجب أن يدخل الرأي العام العالمي في هذه الحسبة. وفي حين قد نشعر بالإحباط وخيبة الأمل بسبب المواقف المعادية لأمريكا أحيانا من جانب الحلفاء الغربيين، الذين يرتعون في حمايتنا، أو سماع خطب في الجمعية العامة للأمم المتحدة مصممة للإبهام والتشويش أو تشتيت الانتباه، أو تبرير العطالة والامتناع عن فعل شيء، فإن من المحتمل أن تكمن تحت الخطابة البلاغية وجهة نظر يمكن أن تبين الوضع على حقيقته وتساعدنا على اتخاذ قرارات إستراتيجية أكثر صوابا.

أخيرا، عبر إشراك حلفائنا، نمنحهم ملكية مشتركة للعمل الصعب والمنهجي والحيوي، والتعاوني بالضرورة، الذي يهدف إلى القضاء على قدرة الإرهابيين على إلحاق الأذى بنا. هذا العمل يشمل تفكيك الشبكات المالية الإرهابية وتقاسم المعلومات الاستخبارية لمطاردة المشتبه في انتمائهم إلى المنظمات الإرهابية، والتسلل إلى خلاياهم؛ لا يمكن تبرير إخفاقنا المستمر في تنسيق جمع المعلومات الاستخبارية بطريقة فاعلة، حتى بين مختلف الوكالات والأجهزة الأمريكية، إضافة إلى افتقارنا

المتواصل إلى قدرة استخبارية بشرية مؤثرة. والأهم أننا نحتاج إلى رص الصفوف لإبعاد أسلحة الدمار الشامل عن أيدي الإرهابيين.

من أفضل الأمثلة على مثل هذا التعاون العمل الرائد الذي قام به السيناتور الجمهوري ديك لوغار (إنديانا) والسيناتور الديمقراطي السابق سام نان (جورجيا) في التسعينيات، بعد أن فهما الحاجة إلى رعاية وتعزيز التحالفات قبل اندلاع الأزمات، وطبقا هذا الفهم على مشكلة انتشار الأسلحة النووية المحفوفة بالخطر. أما المقدمة المنطقية لما أصبح يعرف ببرنامج نان ـ لوغار فهي بسيطة: بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، لم يعد أكبر تهديد يدهم الولايات المتحدة يأتي من ضربة أولى يأمر بها غورباتشوف أو يلتسين (بغض النظر عن شنها بطريق الخطأ)، بل انتقال المواد والدراية النووية إلى أيدي الإرهابيين والدول المارقة، وهي نتيجة محتملة لانهيار الاقتصاد الروسي، والفساد المستشري في المؤسسة العسكرية، وفقر العلماء الروس، ومنظومات الأمن والتحكم التي بلغت حالة يتعذر إصلاحها. ووفقا للبرنامج، وفرت أمريكا بشكل أساس الموارد الضرورية لإصلاح وترميم هذه المنظومات، وثبت أنه واحد من أهم الاستثمارات التي قمنا بها لحماية أنفسنا من الكارثة، على الرغم من أنه سبب بعض الانزعاج للذين تعودوا التفكير بأسلوب الحرب الباردة.

في آب/ أغسطس 2005، سافرت مع السيناتور لوغار لمشاهدة بعض من نتائج أعماله. كانت تلك رحلتي الأولى إلى روسيا وأوكرانيا، وما كنت لأحظى بدليل أفضل من ديك، الرجل اللطيف الذي يتمتع بلباقة بدنية لافتة مع أنه في الثالثة والسبعين من العمر، وصاحب الأسلوب الرزين والهادئ، والابتسامة المميزة التي خدمته جيدا خلال اللقاءات الطويلة التي كثيرا ما جمعتنا مع المسؤولين الأجانب. قمنا معا بزيارة المنشآت النووية في ساراتوف، حيث أشار الجنرالات الروس بكل فخر واعتزاز إلى أنظمة الأمن والتسوير الجديدة التي استكملت منذ مدة قريبة؛ وبعد ذلك دعونا إلى مائدة غداء. في بيرم، حيث يجري تفكيك الصواريخ التكتيكية (من طراز اس اس 24 و اس اس 25)، تجولنا في مركز إطلاق الصواريخ الضخمة الصقيلة البالغ طول كل منها ثمانية أقدام، التي وضعت الآن بأمان في مخازنها، لكنها كانت ذات يوم موجهة إلى مدن أوروبا.

وفي حي سكني هادئ في كييف، قمنا بجولة في النسخة الأوكرانية لمركز مكافحة الأمراض، وهو بناء متواضع مكون من ثلاث طبقات بدا كمختبر علمي في مدرسة ثانوية. خلال الجولة، وبعد فتح النوافذ بسبب عدم وجود أجهزة تكييف، شاهدنا شرائط معدنية موضوعة على عضادات الباب لمنع الفئران من الدخول، ثم وقفنا أمام ثلاجة صغيرة لا يحميها سوى قفل مختوم. فتحت امرأة في منتصف العمر ترتدي معطف المختبرات الأبيض وقناعا طبيا واقيا باب الثلاجة وسحبت بضعة أنابيب اختبار، ولوحت بها قرب وجهي وقالت شيئا باللغة الأوكرانية.

شرح المترجم ما قالت مشيرا إلى الأنبوب في يدها اليمنى: «هذه جراثيم الجمرة الخبيثة. أما هذا (الذي تحمله باليسرى) فيحوي جراثيم الطاعون»

نظرت إلى الوراء فرأيت لوغار يقف خلفي عند نهاية الغرفة.

سألته، وأنا أتراجع نحوه: «ألا تريد أن تأخذ نظرة عن قرب يا ديك؟»

قال مبتسما: «يكفيني النظر من هنا»

مرت لحظات خلال رحلاتنا ذكرتنا بأيام الحرب الباردة. في مطار بيرم، مثلا، احتجزنا ضابط مسؤول في أوائل العشرينيات من العمر مدة ثلاث ساعات لأننا لم نسمح له بتفتيش طائرتنا، فأمطر مساعدونا السفارة الأمريكية ووزارة الشؤون الخارجية الروسية في موسكو بوابل من الاتصالات الهاتفية. ومع ذلك فإن معظم ما سمعناه وشاهدناه ـ متجر كالفن كلاين وصالة عرض مازاراتي في مركز الساحة الحمراء للتسوق؛ مواكب السيارات التي يقودها رجال أشداء يرتدون بذات لا تناسب مقاساتهم، ربما كانوا يندفعون لفتح الأبواب لمسؤولي الكرملين ذات يوم، لكنهم أصبحوا الآن من مرافقي الشخصيات البارزة في طبقة النخبة من الملياردريات؛ جماعات من المراهقين بالقمصان القطنية الخفيفة وسراويل الجينز يتبادلون السجائر ويستمعون إلى الموسيقى من أجهزة (iPods) وهم يتجولون في شوارع كييف الأنيقة المشجرة ـ أكد عملية التكامل الاقتصادي، إن لم يكن السياسي، التي لا يمكن عكسها بين الشرق والغرب.

كان ذلك كله جزءا من السبب، كما استشعرت، وراء الاستقبال الحار الذي تلقيناه أنا ولوغار في هذه المنشآت العسكرية المختلفة. فحضورنا لم يعد بالمال لأنظمة الأمن والتسوير والمراقبة فقط؛ بل أكد للرجال والنساء العاملين فيها أنهم يتمتعون بالأهمية حتى الآن. لقد عملوا طيلة حياتهم في مهنتهم وتفوقوا في أدائها وتلقوا التكريم على إتقان أدوات الحرب. والآن، وجدوا أنفسهم يشرفون على بقايا وأطلال الماضي، وتكاد مؤسساتهم تفقد الصلة بأمم غيرت شعوبها بؤرة اهتمامها وأدارت لهم ظهرها.

من المؤكد أن ذلك هو الشعور السائد في دونتسك، البلدة الصناعية في الجزء الجنوبي الشرقي من أوكرانيا، حيث توقفنا لزيارة منشأة أقيمت لتدمير الأسلحة التقليدية. المنشأة متوارية في مكان محمي من البلاد، ولا يمكن الوصول إليها إلا عبر سلسلة من الطرق الضيقة التي تقطعها قطعان الماعز بين الحين والآخر. قادنا المدير، وهو رجل مليء الجسم مشرق الوجه ذكرني بالمشرف على سجن شيكاغو، عبر سلسلة من الأبنية المعتمة الشبيهة بالمستودعات المتهالكة والمتداعية، حيث يقوم العمال بتفكيك تشكيلة متنوعة من الألغام الأرضية وذخائر الدبابات، في حين تجمعت أغلفة القذائف على شكل أكوام بارتفاع الكتف. قال المدير إنهم بحاجة إلى مساعدة الولايات المتحدة، لأن أوكرانيا تفتقر إلى المال الكافي للتعامل مع جميع هذه الأسلحة الباقية من الحرب الباردة وأفغانستان ـ بالوتيرة التي يسيرون عليها، قد يحتاج تأمين تفكيك ونزع هذه الأسلحة زهاء ستين سنة. في هذه الأثناء، ستبقى الأسلحة مبعثرة في مختلف أرجاء البلاد، في أكواخ متهالكة غير مغلقة بأقفال آمنة، ويمكن أن تنتقل منها الذخيرة والمواد الشديدة الانفجار والصواريخ المضادة للطائرات التي تحمل على الكتف،إلى أمراء الحرب في الصومال ومقاتلي التاميل في سريلانكا والمتمردين في العراق لتصبح أدوات دمار في أيديهم.

دخلت مجموعتنا مبنى آخر، حيث تضع النساء أقنعة طبية ويقفن أمام طاولة لنزع مادة الهيكسوجين (مادة متفجرة تستخدم في الأعمال الحربية) من مختلف أنواع الذخائر ووضعها في أكياس. في غرفة أخرى، التقيت برجلين يدخنان قرب مرجل قديم يئز، وينفضان الرماد في مجرور مفتوح ملآن بمياه آسنة برتقالية اللون.

أحد أعضاء الفريق دعاني لمشاهدة ملصق مصفر اللون على الجدار، قيل لنا إنه من بقايا الحرب في أفغانستان: فيه تعليمات عن طريقة إخفاء المتفجرات في الدمى التي تترك في القرى فيأخذها الأطفال الأبرياء إلى بيوتهم.

شهادة دامغة على جنون البشر، كما فكرت آنذاك.

سجل يوثق كيف تدمر الإمبراطوريات ذاتها بذاتها.

ثمة بعد أخير للسياسة الخارجية الأمريكية يجب مناقشته ـ جانب أقل ارتباطا بتفادي الحرب من تشجيع السلم. في السنة التي ولدت فيها، ذكر الرئيس كنيدي في خطاب تنصيبه: «نتعهد لتلك الشعوب المقيمة في الأكواخ والقرى التي تمثل نصف سكان العالم، وتكافح لكسر قيود البؤس الكاسح، نتعهد ببذل قصارى جهدنا لمساعدتهم على مساعدة أنفسهم، مهما طال الزمن ــ لا لأن الشيوعيين قد يفعلون ذلك، ولا لأننا نسعى لكسب أصواتهم، بل لأن ذلك حق وصواب. فإذا لم يتمكن مجتمع حر من مساعدة الفقراء الذين يمثلون الأغلبية، فلن يتمكن من إنقاذ الأغنياء الذين يمثلون الأقلية» بعد خمسة وأربعين عاما، ما يزال ذاك البؤس الكاسح موجودا. وإذا أردنا الوفاء بوعد كنيدي ـ وخدمة مصالحنا الأمنية على المدى البعيد ـ علينا تجاوز مجرد الاستخدام الحصيف للقوة العسكرية. علينا رصف سياساتنا بالمساعدة على تقليص مجالات انعدام الأمن والأمان والفقر والعنف في شتى أنحاء العالم، وإعطاء مزيد من الشعوب الحق في المشاركة في النظام الذي خدمنا جيدا.

وبالطبع، هنالك من يعارض وينتقد المقدمة المنطقية التي انطلق منها: أي نظام عالمي مشيد وفقا للنموذج الأمريكي يمكن أن يقلل البؤس في البلدان الفقيرة. فبرأي هؤلاء المنتقدين، تعد فكرة أمريكا عما يجب أن يكون عليه النظام الدولي ـ التجارة الحرة، الأسواق المفتوحة، التدفق غير المقيد للمعلومات، حكم القانون، الانتخابات الديمقراطية... إلخ ـ مجرد تعبير عن الإمبريالية الأمريكية، مصمم لاستغلال العمالة الرخيصة والموارد الطبيعية في البلدان الأخرى، وتلويث الثقافات غير الغربية بعدوى المعتقدات المنحطة والفاسدة. فبدلا من الامتثال للقواعد والأنظمة الأمريكية،

كما تقول الحجة، يجب على البلدان الأخرى مقاومة مساعي أمريكا لتوسيع هيمنتها؛ واتباع سبيلها الخاص للتنمية والتطور، بقيادة الزعماء الشعبويين من أصحاب الميول اليسارية مثل الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز، أو العودة إلى المبادئ الأكثر تقليدية للتنظيم الاجتماعي، مثل الشريعة الإسلامية.

لا أرفض آراء هؤلاء النقاد دون تفكير وتمحيص. فعلى الرغم من كل شيء، صممت النظام الدولي الراهن أمريكا وشركاؤها الغربيون؛ فهو يمثل أسلوبنا في العمل ـ معاييرنا، ومقاييسنا، ودولارنا، وحقوقنا الفكرية، وتقانتنا، وثقافتنا الشعبية ـــ الذي تكيف معه العالم طوال السنوات الخمسين الماضية. فإذا أفرز النظام الدولي على وجه العموم ازدهارا عظيما في أكثر بلدان العالم تقدما، فإنه خلف بلدانا كثيرة وراءه ـ وتلك حقيقة كثيرا ما تجاهلها صناع السياسة الغربيون، بل جعلوا الوضع أسوأ في بعض الأحيان.

لكن في نهاية المطاف، أعتقد أن المنتقدين يخطئون عند الظن بأن فقراء العالم يستفيدون من رفض مُثل السوق الحر والديمقراطية الليبرالية. وعندما يأتي ناشطو حقوق الإنسان من مختلف البلدان إلى مكتبي ويتحدثون عن تعرضهم للسجن أو التعذيب بسبب معتقداتهم، لا يتصرفون بوصفهم عملاء لأمريكا. وحين يشتكى ابن عمي في كينيا من استحالة العثور على عمل إلا إذا دفع رشوة إلى أحد المسؤولين في الحزب الحاكم، لا نستطيع اتهامه بأن الأفكار الغربية غسلت دماغه. فمن الذي يشك في أن معظم الناس في كوريا الشمالية سيفضلون العيش في كوريا الجنوبية لو سنحت لهم الفرصة، أو أن العديد من الناس في كوبا لن يحاولوا الإقامة في ميامي؟

لا يحب أي شخص، من أي ثقافة كانت، أن يستأسد عليه أحد، أو يعيش في حالة من الخوف بسبب اختلاف أفكاره، أو يعاني الفقر أو الجوع، أو يحيا في ظل نظام اقتصادي يحرمه دائما من جني ثمار كده وجهده. لربما يعاني نظام السوق الحر والديمقراطية الليبرالية السائد حالياً في معظم بلدان العالم المتقدم عيوباً ونواقص ومثالب؛ ولربما يعبر غالبا عن مصالح الأقوياء لا الضعفاء. لكنه يخضع باستمرار للتغيير والتحسين ـ وفي هذا الانفتاح على التغيير بالضبط تمنح

الديمقراطيات الليبرالية المرتكزة على السوق الفرص للناس في شتى أنحاء العالم لتحسين أوضاعهم الحياتية.

إذن، التحدي الذي يواجهنا هو ضمان أن تدفع سياسات الولايات المتحدة النظام الدولي نحو مزيد من المساواة والعدالة والازدهار ـ وأن تخدم القواعد التي نروجها مصالحنا ومصالح البلدان التي تكافح وتعاني. وحين نفعل ذلك، يجب أن نتذكر بضعة مبادئ أساسية. أولا، يجب أن نشكك بنيات أولئك الذين يعتقدون أن بمقدورنا وحدنا دون معين تحرير الشعوب الأخرى من نير الطغيان. أوافق جورج بوش حين أعلن في خطاب القسم لولايته الثانية وجود رغبة عالمية شمولية في التحرر. لكن ليس في التاريخ سوى أمثلة معدودة على نجاح فرض الحرية على الآخرين عبر التدخل الخارجي. ففي كل حركة اجتماعية ناجحة ظهرت في القرن الماضي، من حملة غاندي ضد الحكم البريطاني إلى حركة تضامن في بولندا إلى الحركة المناهضة للنظام العنصري في جنوب أفريقيا، كانت الديمقراطية نتيجة لليقظة الداخلية.

يمكننا أن نلهم وندعو الشعوب الأخرى لتوكيد حرياتها؛ ونستطيع استخدام المنتديات والاتفاقيات الدولية لوضع معايير يتبعها الآخرون؛ وتقديم التمويل للديمقراطيات الوليدة للمساعدة على مأسسة أنظمة انتخابية نزيهة، وتدريب الصحفيين المستقلين، وغرس قيم المشاركة المدنية؛ والتكلم باسم الزعماء المحليين الذين تنتهك حقوقهم؛ وممارسة الضغوط الاقتصادية والديبلوماسية على الحكام الذين يكررون انتهاك حقوق شعوبهم.

لكن حين نسعى إلى فرض الديمقراطية بالمدافع، أو تمويل الأحزاب التي تعد سياستها ممالئة لواشنطن، أو الوقوع تحت نفوذ وتأثير منفيين ومعارضين مثل أحمد جلبي، الذي لا تحظى مطامحه بأي دعم محلي مميز، فإننا نعرض أنفسنا للفشل والإخفاق. نحن نساعد الأنظمة القمعية على تصوير الناشطين الديمقراطيين كأدوات للقوى الأجنبية، ونعيق احتمال بروز ديمقراطية حقيقية تنشأ وتترعرع محليا.

ثمة لازمة منطقية لذلك تتمثل في أن الحرية تعني أكثر من مجرد الانتخابات. في عام 1941، قال فرانكلين روزفلت إنه يتطلع إلى عالم مؤسس على أربع حريات جوهرية: حرية الكلام، وحرية العبادة، والحرية من إسار الحاجة، والحرية من الخوف. أما تجربتنا الخاصة فتشير إلى أن الأخيرتين، الحرية من الحاجة والحرية من الخوف، هما شرطان مسبقان للباقيتين. إذ إن نصف سكان العالم، أي زهاء ثلاثة مليارات نسمة، يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، والانتخابات في نظرهم هي في أفضل الأحوال وسيلة لا غاية؛ نقطة انطلاق، لا خلاص أو انعتاق. هؤلاء الناس لا يهتمون بالانتخابات قدر اهتمامهم بالضروريات الأساسية التي نعدها سمات ومحددات للحياة الكريمة ـ الطعام، والمأوى، والكهرباء، والرعاية الصحية الأساسية، والتعليم، والقدرة على شق الطريق في الحياة دون تحمل الفساد أو العنف أو السلطة القراقوشية العشوائية. إذا أردنا كسب قلوب وعقول الناس في كاراكاس أو جاكرتا أو نيروبي أو طهران، لن يكون كافيا توزيع صناديق الاقتراع. علينا تيقن أن القواعد الدولية التي نروجها تعزز، ولا تعرقل، إحساس الناس بالأمان المادي والشخصي.

قد يتطلب ذلك منا النظر في المرآة. على سبيل المثال، تطالب الولايات المتحدة وغيرها من البلدان المتقدمة باستمرار البلدان النامية بإلغاء الحواجز التجارية التي تحميها من المنافسة، حتى وإن كنا نصر بعناد على حماية أسواقنا من منافسة الصادرات التي يمكن أن تنتشل البلدان الفقيرة من وهدة الفقر. في غمرة حماسنا المحموم لحماية حقوق وبراءات اختراع شركات الأدوية الأمريكية، عرقلنا قدرة بلدان مثل البرازيل على إنتاج عقاقير معالجة الإيدز المحمية بالعلامة التجارية، التي يمكن أن تنقذ حياة الملايين. وبقيادة واشنطن، كرر صندوق النقد الدولي، الذي أنشئ بعد الحرب العالمية الثانية كصندوق يقدم القروض بوصفها الملجأ الأخير، إجبار البلدان وهي في خضم الأزمات المالية، مثل إندونيسيا، على إجراء تعديلات هيكلية مؤلمة (رفع معدلات الفائدة بحدة، وتخفيض الإنفاق الاجتماعي الحكومي، وإلغاء الدعم للصناعات الأساسية) سببت مشقة هائلة لشعوبها ـ دواء مر يصعب حتى علينا نحن الأمريكيون تناوله.

هنالـك فرع آخر للنظام المـالي العالمي يمثله البنك الدولي، الـذي اشتهر بتمويل المشروعـات الضخمة والمكلفة التي تفيد المؤسسات الاستشارية الغنية والنخب المحلية النافـذة، لكنها لا تفعل الكثير من أجل السواد الأعظم من المواطنين العاديين ـ مع أن هؤلاء هم الذين يدفعون الثمن عندما يحين موعد السداد. وفي الحقيقة، فإن البلدان التي تطـورت بنجاح في ظل النظام الدولي الحالي، تجاهلت أحيانا وصفات واشنطن الاقتصاديـة الصارمة عبر حمايـة الصناعات الوليدة وممارسـة سياسات صناعية جريئـة. ومـن المؤكد أن صندوق النقـد الدولي والبنك الـدولي بحاجة إلى الاعتراف بعدم وجود صيغة وحيدة وثابتة لتطوير وتنمية جميع بلدان العالم قاطبة.

ليسـ ثمة خطـأ بالطبع في سياسة «مزج الحب والقسـوة» حين يتعلق الأمر بتقديم المساعدات التنموية إلى البلدان الفقيرة. فالعديد منها يعاني عقبات تفرضها قوانين ملكيـة عتيقـة، بـل إقطاعية، وأنظمـة مصرفية متخلفـة؛ في الماضي، لم تـؤد برامج المعونـات الخارجيـة إلا إلى مزيـد من المكاسـب للنخب المحلية، لتخـرج الأموال مرة أخرى إلى الحسابات الخاصة في المصارف السويسرية. وفي الحقيقة، ظلت سياسات المعونات الخارجية زمنا طويـلا جداً تتجاهل الدور الحاسم الذي يلعبه حكم القانون ومبـادئ الشفافية في تنمية وتطويـر أي بلد. وفي حقبة تعتمد فيهـا التعاملات المالية الدوليـة على عقود موثوقة وواجبة التنفيذ، ربما نتوقـع أن يؤدي الازدهار في النشاط التجـاري العالمي إلى إصلاحات قانونية واسعة النطاق. لكن بعض البلدان، مثل الهند ونيجيريـا والصين، وضعت في الحقيقة نظامـين قانونيين ـ واحدا للأجانب والنخب، وآخر للمواطنين العاديين الذين يحاولون دخول معترك قطاع الأعمال.

أما فيما يتعلق ببلدان مثل الصومال أو سيراليون أو الكونغو، فهي لا تتبع أي قوانين على الإطـلاق. حين أفكر أحيانا ببلايا أفريقيا ـ ملايين المصابين بالإيدز، المجاعات وجائحات القحط المستمرة، أنظمة الحكـم الديكتاتورية، الفساد المستشري، وحشية حـروب العصابات التي يخوضها فتية في الثانية عشرة مـن العمر مسلحون بالفؤوس وبنادق كلاشينكوف ولا يعرفون في الدنيا سوى الحرب ـ يجتاحني الشك واليأس. إلى أن أتذكـر أن «الناموسيـة» الواقية من الملاريا تكلف ثلاثة دولارات؛ وبرنامج الاختبار

الطوعي لفيروس العوز المناعي المكتسب في أوغندا حقق اختراقات مهمة فيما يتعلق بمعدل العداوى الجديدة بكلفة تتراوح بين 3 ـ 4 دولارات لكل اختبار؛ وأن انتباها متواضعا ـ على شكل استعراض دولي للقوة أو إنشاء مناطق حماية للمدنيين ـ ربما أوقف المذابح في رواندا؛ وحالات كانت عنيدة ومستعصية ذات يوم، مثل موزامبيق، حققت خطوات مهمة تجاه الإصلاح.

كان فرانكلين روزفلت على صواب بالتأكيد حين قال: «ربما نفخر كأمة بحقيقة أننا نتصف بالرحمة ورقة القلب؛ لكننا لا نستطيع أن نكون بلهاء» يجب ألا نتوقع مساعدة أفريقيا إذا ثبت أنها في نهاية المطاف غير راغبة في مساعدة نفسها. لكن ثمة نزعات واتجاهات إيجابية في أفريقيا كثيرا ما تكون مخفية بين طيات اليأس. الديمقراطية تنتشر. الاقتصادات تنمو في بلدان عديدة. نحن بحاجة إلى الارتكاز على ومضات الأمل هذه ومساعدة أولئك الزعماء والمواطنين المخلصين في شتى أنحاء القارة على بناء مستقبل أفضل يرغبون به، مثلنا، بإلحاح وإصرار.

فضلا عن ذلك كله، نحن نخدع أنفسنا حين نفكر أن «علينا تعلم مراقبة الآخرين يموتون بهدوء»، حسب تعبير أحد المعلقين، دون أن نتوقع التبعات والعواقب. الفوضى تولد الفوضى؛ والقسوة تجاه الآخرين تنزع إلى نشر الغلظة والقسوة بيننا. وإذا لم تكن المبادئ الأخلاقية كافية لنا لنتحرك حين تتفجر قارة من الداخل، فهناك بالتأكيد أسباب وجيهة تدفع الولايات المتحدة وحلفاءها إلى الاهتمام بالدول الفاشلة التي لا تسيطر على أراضيها، ولا تستطيع مكافحة الأوبئة، وتجتاحها الحروب الأهلية، وترتكب فيها الفظائع. في مثل هذا الوضع من غياب القانون استولى الطالبان على أفغانستان. وفي السودان، حيث تحدث اليوم الإبادة الجماعية البطيئة، أقام بن لادن معسكرا طوال عدة سنوات. في بؤس أحياء الفقر سوف يظهر الفيروس القاتل التالي.

وبالطبع، لا يمكن توقع أن نعالج هذه المشكلات المروعة وحدنا، لا في أفريقيا ولا سواها. لهذا السبب، علينا قضاء مزيد من الوقت وإنفاق مزيد من المال في محاولة تعزيز قدرة المؤسسات الدولية بحيث تتمكن من القيام بجزء من هذا العمل عنا. بدلا

مـن ذلك، كنـا نفعل العكس. فقد ظـل المحافظون في الولايات المتحـدة طوال سنوات يستغلون كل فرصة سياسية متاحة لانتقاد الأمم المتحدة: نفاق القرارات التي تستهدف إدانة إسرائيل وحدها، الخطوة اللامعقولة والمحفوفة بالخطر المتمثلة في انتخاب دول مثـل زيمبابوي وليبيا إلى لجنـة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ثـم العمولات الخفية التي أصابت بآفتها برنامج النفط مقابل الغذاء.

هـذه الانتقادات صحيحـة. فمقابل كل هيئة تؤدي وظيفتهـا بشكل فاعل في الأمم المتحـدة، مثل اليونيسيف، هنالك هيئات أخـرى لا يزيد نشاطها عن عقد المؤتمرات، وإصـدار التقاريـر، وتوفير المناصب الرسميـة والمرتبات العاليـة لموظفين دوليين من الدرجـة الثالثة. لكن هذه الإخفاقات ليست حجة لصالح تقليص إسهامنا ومشاركتنا في المنظمات الدولية، ولا ذريعة تبرر التصرف الأحادي الجانب من الولايات المتحدة. فكلمـا زادت فاعلية قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في التعامل مع الحروب الأهليـة والصراعات الطائفية، تقلص احتمال قيامنا بدور الشرطي الدولي لحراسة ومراقبـة المناطق التي نريد أن نراهـا مستقرة. وكلما زادت مصداقية المعلومات التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تزايدت قدرتنا على حشد الحلفاء في مواجهة مساعي الدول المارقة لامتلاك الأسلحة النووية. وكلما تعاظمت قدرة منظمة الصحة العالميـة، خـف عبء مكافحة أنفلونزا الطيور في بلادنـا. لا يوجد بلد آخر له مصلحة مثلنـا في تعزيـز وتقوية المؤسسات الدولية ــ لهذا السبب، مارسنـا الضغط من أجل إنشائها في المقام الأول، ولهذا السبب نحتاج لأن نكون رواد تحسين أدائها.

أخـيراً، دعوني أقترح، لأولئك الذين أغضبهـم احتمال العمل مع حلفائنا لمواجهة التحديـات العالميـة الضاغطة، مجالا واحـدا على الأقل يمكننا فيـه التصرف بشكل أحـادي وتحسين موقفنا في العـالم ـ صقل وتكميل ديمقراطيتنـا والتحول إلى نموذج يحتـذى مثاله. حين نستمر في إنفاق مليارات الدولارات على منظومات تسلح مشكوك بقيمتهـا ونفعها، ونتردد في صرف المال لحمايـة المصانع الكيماوية المحفوفة بالخطر المحدق في المراكز الحضرية الكبرى، يصبح من الأصعب إقناع البلدان الأخرى بتأمين منشآت الطاقة النووية لديها. وحين نعتقل المشتبه فيهم دون محاكمة مدة غير محددة

أو ننقلهم خلسة تحت جنح الظلام إلى بلدان نعلم أنهم سيتعرضون للتعذيب فيها، نضعف قدرتنا على ممارسة الضغط من أجل التزام حقوق الإنسان وحكم القانون في الأنظمة الديكتاتورية. حين لا نستطيع، نحن الذين نعيش في أغنى بلد على ظهر الأرض ونستهلك 25% من وقود العالم الأحفوري، رفع معايير كفاءة وترشيد استخدام الوقود حتى بنسبة ضئيلة بحيث نقلل من اعتمادنا على حقول النفط السعودية ونبطئ الاحتباس الحراري، يجب أن نتوقع مواجهة أوقات صعبة عند محاولة إقناع الصين بعدم التعامل مع موردين للنفط مثل إيران أو السودان ـ ويجب ألا نعتمد على مزيد من التعاون من جانبها للتصدي للمشكلات البيئية التي تدهم شواطئنا.

إن عدم الرغبة في اتخاذ الخيارات الصعبة والارتقاء إلى مستوى مثلنا العليا لا يؤدي إلى إضعاف مصداقية الولايات المتحدة في عيون العالم فقط، بل يضعف مصداقية الحكومة الأمريكية في نظر الشعب الأمريكي أيضا. في نهاية المطاف، فإن طريقة إدارة هذا المصدر الثمين ـ الشعب الأمريكي، ونظام الحكم الذاتي الذي ورثناه عن الآباء المؤسسين ـ هي التي تقرر نجاح أي سياسة خارجية. العالم الرابض هناك معقد ومحفوف بالخطر؛ وعملية إعادة تشكيله ستكون طويلة وصعبة، وسوف تتطلب بعض التضحيات. مثل هذه التضحيات ستكون ضرورية لأن الشعب الأمريكي يفهم جيدا الخيارات المتاحة أمامه؛ فقد ولد أصلا نتيجة الثقة في ديمقراطيتنا. فرانكلين روزفلت فهم ذلك حين قال بعد الهجوم على بيرل هاربر: «هذه الحكومة ستضع ثقتها في جلد وقوة احتمال الشعب الأمريكي» وكذلك فعل ترومان، حين عمل مع دين اتشسون على إنشاء لجنة لوضع خطة مارشال، مكونة من كبار المديرين التنفيذيين، والأكاديميين، وزعماء العمال، ورجال الدين، وغيرهم ممن يستطيعون ترويج الخطة في مختلف أرجاء البلاد. يبدو كأن ذلك عبرة يجب على الزعماء الأمريكيين اعتبارها.

أتساءل أحيانا هل يقدر الناس في الحقيقة على التعلم من دروس التاريخ؟ ـ هل نتقدم من مرحلة إلى أخرى في مسار ارتقائي صاعد أم نسير في دورة مغلقة من الانتعاش والانكماش، والحرب والسلم، والصعود والهبوط؟. في الرحلة نفسها التي

زرت فيها بغداد، قضيت أسبوعا في إسرائيل والضفة الغربية، التقيت خلاله مسؤولين من الجانبين، ورسمت في ذهني خريطة موقع هذا النزاع. تحدثت مع يهود فقدوا آباءهم في المحرقة وأخوة في التفجيرات الانتحارية؛ وسمعت فلسطينيين يصفون ما يتعرضون له من إذلال ومهانة عند حواجز التفتيش وعن ذكرياتهم عن أرضهم السليبة. ركبت حوامة حلقت فوق الخط الفاصل بين الشعبين ووجدت نفسي عاجزا عن التمييز بين البلدات اليهودية والعربية. حيث بدت كلها مثل مخافر أمامية مكشوفة بين التلال الخضراء والجرداء. نظرت من موقع مشرف على القدس إلى المدينة القديمة، وقبة الصخرة، وحائط المبكى، وكنيسة القيامة، وفكرت بألفي سنة من الحروب التي شنت في هذه البقعة الصغيرة من الأرض، وتأملت مليا عبثية الاعتقاد بإمكانية حل هذا الصراع في عصر جيلنا الحالي، وقدرة أمريكا، على الرغم من قوتها الكاسحة، على تحديد مسار الأحداث في العالم.

لكني لم أتشبث كثيرا بمثل هذه الأفكار ــ فهي أفكار رجل عجوز. فمهما بلغت صعوبة المهمة، أعتقد أن من واجبنا الانخراط في جهود تحقيق السلام في الشرق الأوسط، لا لفائدة شعوب المنطقة فقط، بل من أجل أمن وسلامة أطفالنا أيضا.

ولربما لا يعتمد مصير العالم على الأحداث في ميادين المعارك وحسب؛ بل يرتكز أيضا على عملنا في تلك الأماكن الهادئة التي تطلب يد العون. أتذكر التقارير الإخبارية عن إعصار تسونامي الذي اجتاح شرق آسيا عام 2004 ـ بلدات الساحل الغربي من إندونيسيا التي سويت بالأرض وآلاف الضحايا الذين غرقوا في البحر. وكيف شاهدت في الأسابيع التالية بكل فخر واعتزاز الأمريكيين يرسلون معونات تجاوزت قيمتها مليار دولار، والسفن الحربية الأمريكية تنزل آلاف الجنود للمساعدة في توزيع المعونات وإعادة الإعمار. وفقا للتقارير الصحفية، قال 65% من الإندونيسيين الذين استطلعت آراؤهم إن هذه المعونات جعلتهم يتبنون وجهة نظر أكثر إيجابية عن الولايات المتحدة. لست ساذجا إلى درجة الاعتقاد أن واقعة واحدة في أعقاب كارثة يمكن أن تزيل عقودا من الشك والريبة.

لكنها مجرد بداية.